الجهود الأمريكية لإقامة المشروع الغربي للدفاع الذري

١٩٦٠-١٩٦٥م

د. خالد مكرم فوزى عبد النبي
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب جامعة بنى سويف

مقدمة

تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينات القرن العشرين مشروع إنشاء القوة الذرية المشتركة لدول حلف شمال الأطلنطى (NATO) على أن يكون لها الدور الرئيس المتحكم فيه، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة توثيق علاقاتها بدول غرب أوروبا لمجابهة سياسة ديجول(Charles de Gaulle) للاستقلال النووي لدول غرب أوروبا، وذلك ضمانًا لاستمرار هيمنتها على دول حلف الناتو، وكذلك إرضاء النزعات القومية لبعض دول الحلف، وخاصة ألمانيا الغربية في المساهمة في الدفاع الذرى دون السماح لها بصناعة أسلحة ذرية أو امتلاكها.

ولذا طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تعديل معاهدة حلف شمال الأطلنطى لتصبح صالحة لمقتضيات الحال، فلم يعد الاتحاد السوفيتي هو مصدر الخطر الوحيد الذى يهدد الغرب، حيث ظهرت الصين كقوة عسكرية ونووية كبيرة. وهذا ما دفع بواشنطن للمناداة بتشكيل القوة الذرية المتعددة الأطراف تحت مظلة حلف الناتو. وهكذا جاء المشروع الأمريكي بإنشاء هذه القوة المشتركة تنفيذًا للاستراتيجية الأمريكية بالدفاع عن غرب أوروبا، فتقدمت بعدة مشروعات لحلفائها وطلبت منهم دراستها والاشتراك في تكوين هذه القوة الذرية من أجل توثيق علاقاتها مع دول أوروبا الغربية.

أما عن الفترة الزمنية للدراسة فتبدأ بعام ١٩٦٠ والذى شهد المشروع الأمريكى الذى عرضه هنرى سباك(Henri Spaak) على مجلس حلف الأطلنطى، وتعبه بعد ذلك مشروع وزير الخارجية الأمريكي هيرتر(Herter)، وتنتهى الدراسة بعام ١٩٦٥ حيث تقدم فيه روبرت سترانج مكنمارا (Robert Strange McNamara) وزير الدفاع الأمريكى بمشروع لإنشاء القوة الذرية المشتركة.

واعتمدت الدراسة على مجموعة من الأرشيفات الوثائقية، ومنها وثائق منظمة حلف شمال الأطلنطى السرية NATO CONFIDENTIAL DUMENTS خلال الفترة الزمنية للدراسة، وكذلك وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES ووثائق المخابرات

المركزية الأمريكية CIAووثائق مجلس الوزراء البريطاني CAB ، وبعض تقارير الصحف الغربية، هذا بالإضافة إلى وثائق وزارة الخارجية المصرية.

وتحاول الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات ومنها:

- لماذا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع من الأساس على الرغم من امتلاكها للقوة النووية منذ عام ١٩٤٥؟
- ولماذا تحفظت بريطانيا على المشروعات الأمريكية لإقامة القوة الذرية المشتركة لدول حلف الناتو؟
- ولماذا عارضت فرنسا الطرح الأمريكي في هذا الشأن على الرغم من انتماء باريس لدول حلف الناتو وللمعسكر الغربى؟
- وما هو الموقف السوفيتى من إنشاء هذه القوة الذرية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:-

أولاً- دوافع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإقامة مشروع الدفاع الذرى.

ثانيًا- مشروعا سباك وهيرتر ١٩٦٠، مشروع كيندى١٩٦١.

ثالثًا- مشروع جونسون ١٩٦٣-١٩٦٤.

رابعًا- مشروع مكنمارا ١٩٦٥.

خامسًا- موقف الاتحاد السوفيتى من المشروعات الأمريكية للقوة الذرية المتعددة الأطراف.

أولاً- دوافع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإقامة مشروع الدفاع الذرى:

انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وقد ترتب عليها نتائج ومتغيرات دولية، كان من أبرزها ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوي عظمى، ومنذ ذلك الوقت تولت الولايات المتحدة مسئولية الدفاع الذري عن العالم الغربي، وأصبح الرئيس الأمريكي وحده من يملك حق استخدام تلك الأسلحة الذرية التي تخضع للقوانين الأمريكية(١). ومن منطلق التوجهات الأمريكية بعد الحرب لبناء وإعادة إعمار دول أوروبا الغربية من خلال المشاريع السياسية والاقتصادية- مبدأ ترومان(٢) ومشروع مارشال(٣)-استعادت العديد من تلك الدول نشاطها الإنتاجي والاقتصادي بفضل هذه المساعدات(٤)، وتبين للولايات المتحدة بأن الدول الأوروبية في حلف الناتو NATO(٥) باستثناء ألمانيا الغربية تتهاون في الوفاء بالتزاماتها تجاه الحلف ومشروعاته الدفاعية، الأمر الذى جعل واشنطن تبحث عن باعث جديد يشجع حلفائها على زيادة نشاطهم داخل الحلف، ويساوى بينهم في الحقوق والواجبات(٦).

وتبين للولايات المتحدة الأمريكية أيضًا أنها إذا لم تعط لدول حلف الأطلنطى بعض المسئولية والنفوذ في الدفاع الذرى، فإن احتمال قيام كل دولة أوروبية كبيرة وخاصة ألمانيا الغربية بإنشاء قوة ذرية خاصة بها سيصبح حقيقة واقعة طال الوقت أم قصر(٧). لذا رأت واشنطن أنه يمكنها إيجاد طرق لتزيد بها من شعور الأمان لدى دول حلف الناتو بإشراكها في المسئولية الذرية في نطاق الدفاع الموحد للحلف، وبذلك تثنى واشنطن حلفائها عن المضي قدمًا في الحصول على قوة ذرية مستقلة وتبعد عنهم في الوقت نفسه الشعور بالقلق من جراء استئثارها وحدها بالدفاع الذرى(٨).

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت ضرورة تعديل معاهدة حلف الأطلنطى لتصبح صالحة لمقتضيات الحال، وخاصة في ظل تزايد مصادر الخطر الذى أصبح يهدد دول الحلف، فعلاوة على وجود جيش سوفيتى في دول أوروبا الشرقية أصبح هناك أيضًا جيشًا صينيًا ضخمًا ويوجد تعاون فيما بينهما (٩)، وتزود كل من هذين الجيشين بالأسلحة الذرية، كما كثرت المشكلات التي أصبحت تواجه الغرب في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وكوبا، وهذا ما يؤكد على ضرورة وجود مثل هذا المشروع الذرى الغربى(١٠).

وعلى الجانب الآخر نظرت دول غرب أوروبا للتقدم الفني والعسكرى للاتحاد السوفيتى والذى جعل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في خط النار الأمامى لأول مرة في تاريخها أثره الكبير في إثارة تساؤل

الأوروبيين عما سيكون عليه موقف الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما حدث تهديد مباشر لأوروبا وغير مباشر للولايات المتحدة، وهى تستأثر بمفردها بالقرار في استخدام الأسلحة الذرية للدفاع عن غرب أوروبا [١١]. فهل تضحى واشنطن بأوروبا خوفًا من الانتقام الذري السوفيتى داخل أراضيها؟ ولذا رأت دول غرب أوروبا أنه لا يمكن الاعتماد على الأسلحة الذرية الأمريكية في الدفاع عن أوطانهم، ولذا عليهم حيازتها أو على أقل تقدير أن يكون لهم كلمة بالنسبة لقرار استخدامها [١٢].

وعلى هذا الأساس جاء اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على إيجاد وسيلة تؤدي إلى الشعور بالأمان لدى حلفائها، وذلك من خلال إشراكهم في المسئولية الذرية في نطاق الدفاع الموحد للحلف[١٣]. وقد تولد عن ذلك الاقتناع تفكير الولايات المتحدة في إنشاء قوة ذرية مشتركة لدول الحلف، والتي يكون للولايات المتحدة الأمريكية عليها–حق الفيتو (النقض)– اليد العليا، بحيث تشعر الدول الأوربية بالاتصال المادي من خلال الأسلحة الذرية كنوع من المناعة ضد حمى التسليح الذري، وكذلك للمحافظة على الهدف الرئيس من احتكارها لتلك الأسلحة وعدم نشرها بين تلك الدول من جهة أخرى[١٤].

وجدير بالذكر أن نجاح الاتحاد السوفيتي في ٤ أكتوبر ١٩٥٧ بإطلاق أول قمر صناعي "سبوتنيك ١" Sputnik"[١٥]، كان مفاجأة حملت على الاعتقاد بأن السوفييت يملكون سبقًا علميًا على منافسيهم، ونظرًا لهذا التفوق السوفيتى أصحبت الولايات المتحدة الأمريكية مهددة لأول مرة في تاريخها[١٦].

لقد كان هناك اتفاق بين دول حلف الأطلنطي بالإجماع عام ١٩٥٧ بشأن إستراتيجية الدفاع النووي، والتي تقوم على مبدأ الانتقام النووي الشامل–على الفور– في حال وقوع أي هجوم سوفيتي، وكانت فرنسا تؤيد ذلك بشدة[١٧]، ولكن اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نظرية الرد المرن المتدرج في ظل تطوير الاتحاد السوفيتي لأسلحته، بحيث يمكن تجنب البدء بشن هجمات نووية في حال وقوع عدوان، وكانت وجهة النظر الفرنسية ترى أن تلك النظرية ليست في صالحها؛ وذلك لأنها تجنب الأراضي الأمريكية والسوفيتية أي صدام نووي، ومن هنا جاء الاعتراض الفرنسي على هذه النظرية التي وضعت على أساس الوضع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية[١٨].

ومع بروز دور فرنسا –بزعامة شارل ديجول [١٩]– جاء الرفض من جانبها باستمرار الدول الأوروبية في وضع وصفه بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، والمناداة بسياسة دفاع أوروبية تضمن لأوروبا القدرة على حماية نفسها بدون أي مساعدة خارجية[٢٠].

إضافةً لهذا فإنه عقب تولى ديجول السلطة في فرنسا عام ١٩٥٨، فقد اتجه لوضع أطر جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية: والتي تمثلت في الاتجاه لرفع مكانة فرنسا للحصول على مركز مساوٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في إدارة شئون أوروبا من جهة[٢١]، وأن يتم التشاور مع فرنسا في المسائل الدولية من جهة أخرى، وكذلك تغيير طبيعة التحالف الأطلنطي بهدف تقليص الموقف المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف[٢٢].

لقد أربكت مذكرة ديجول المرسلة للرئيس الأمريكي إيزنهاور (Dwight Eisenhower)[٢٣] في ١٧ سبتمبر ١٩٥٨ الإدارة الأمريكية؛ وذلك بسبب الرؤية الفرنسية لحلف شمال الأطلنطي باعتباره لا يفي بشروط تحقيق الأمن في ذلك الوقت، وبذلك اقترحت فرنسا إنشاء قيادة ثلاثية يمكن من خلالها اتخاذ قرارات مشتركة بشأن المسائل السياسية التي تؤثر على الأمن العالمي، ومن ناحية أخرى لوضع خطط العمل الاستراتيجية موضع التنفيذ، ولاسيما فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية[٢٤].

ومن خلال المذكرات المرسلة إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان (Harold MacMillan)[٢٥] وإيزنهاور، يتضح مدى رغبة ديجول في تأكيد الرغبة الفرنسية بالمشاركة في إدارة شئون المعسكر الغربي، والتي كانت ستبرز بقوة بعد الخروج من مشكلة الجزائر، بحيث تتجه فرنسا لتوجيه أولوياتها على: النمو السريع في القارة الأوروبية لرفع الوضع الاقتصادي، والتحالف غير المشروط من الولايات المتحدة الأمريكية[٢٦].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوجس خيفة من هذا المقترح الفرنسي؛ وذلك لأنها كانت تهيمن على القوى النووية للحلف، ولذلك عارضت وجهة النظر الفرنسية عندما أبلغ إيزنهاور الجنرال ديجول بذلك، هذا في الوقت الذي عارضت فيه بريطانيا هذا الاتجاه؛ وذلك لأنها تفقد مكانتها كحليفة في المقام الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه كان تحقق المطلب الفرنسي ذات تأثير على باقي الأعضاء في حلف الأطلنطي؛ وذلك خوفًا من تكرار مثل هذا المطلب من ألمانيا الغربية وإيطاليا، وبذلك أخفقت محاولة الجنرال ديجول للدخول في إدارة ثلاثية[٢٧].

على أي حال فإن فرنسا رأت أن أي تقارب للولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي سيترتب عليه عدم الترحيب، بل وعرقلة جهود الأوروبيين في التوصل إلى استقلال ذري أوروبي، ولهذا عمد ديجول إلى المناداة بضرورة

وضع أسس الدفاع عن القارة الأوروبية مع تجنب ما يؤدي إلى الاندماج الأمريكي[٢٨]. كما عمد البريطانيون منذ عام ١٩٥٩ إلى إنشاء قوة ذرية خاصة بهم، مرت بمراحل عديدة انتهت إلى الاعتماد على الغواصات الذرية البولاريس [٢٩] بدلا من السلاح الجوي، على أن تكون الرؤوس الذرية بريطانية [٣٠].

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن الرؤية الأمريكية لمشكلة تسليح دول أوروبا الغربية بالسلاح الذري، كانت مشكلة نفسية ناتجة عن احتكار الأمريكيين للأسلحة في العالم الغربي، أكثر من مخاوف الدول الغربية أو الشك في مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بتعهداتها تجاه حلفائها، ولذلك عدت الولايات المتحدة أن أسلم الطرق لتفادي تلك المشكلة والاتجاه لحلها هو إنشاء قوة ذرية مشتركة لدول حلف الناتو[٣١].

ثانيًا–مشروعا سباك وهيرتر ١٩٦٠، ومشروع كيندى١٩٦١:

تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال ١٩٦٠–١٩٦١ بمشروعين لإنشاء القوة الذرية المتعددة الأطراف لدول حلف الناتو، وتكون لها الكلمة العليا في إدارة تلك القوة المزمع إنشاءها وهما كالآتى:

١– مشروعا سباك (Henri Spaak) [٣٢] وهيرتر(Christian Herter) [٣٣] ١٩٦٠:

طبقًا للتوجهات الأمريكية جاء اقتراح هنري سباك في يوليو ١٩٦٠، بشأن إنشاء قوة ذرية أطلنطية من البولاريس نظير إرضاء فرنسا بإعطائها حق ملكية تلك الصواريخ ذات الرؤوس الذرية الفرنسية، ولكن هذا الاقتراح لم يجد أي صدى[٣٤]،ومن منطلق الرؤية الأمريكية للسيطرة الفعلية على التسليح الذري، واعطاء قدر ولو شكلي لبقية دول أوروبا الغربية، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية المشروع مرة أخرى خلال اجتماع محدود لبعض دول الحلف في سبتمبر ١٩٦٠ أول مشروع لها لإنشاء قوة ذرية مشتركة[٣٥]، والذي تضمن ما يلى:

١– أن تكون القوة من غواصات تحمل صواريخ بولاريس، ويشكل طاقمها من جنسيات دول الحلف على أن يكون قائد الغواصة أمريكيًا.

٢– أن يصدر قرار استخدام هذه القوة من هيئة تابعة لمجلس حلف الأطلنطي، وخاضعة للفيتو(للاعتراض) الأمريكي.

٣– أن تكون ملكية هذه القوة الذرية المشتركة وتمويلها وطرق الرقابة عليها خاضعة كلها لفكرة استخدام قوات مختلطة من جنسيات دول الحلف [٣٦].

وعلى الرغم من عرض المشروع على دول الحلف أول مرة في ٦ سبتمبر ١٩٦٠، إلا أنه تم عرضه مرة ثانية بواسطة كريستان هيرتر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر من نفس العام، وذلك

في اجتماع مجلس حلف الأطلنطي في باريس، لكن هذا المشروع الأمريكي لم يلق ترحيبًا من دول الحلف، باستثناء ألمانيا الغربية [٣٧].

ولعل ترحيب ألمانيا بمشروع هيرتر يرجع إلى رغبتها في امتلاك القوة النووية أو على أقل تقدير الدخول في تحالف غربى يضمن لها الاشتراك في القوة الذرية المتعددة الأطراف نظرًا للتهديد السوفيتى المتزايد لها.

٢- مشروع كيندي(John F. Kennedy) [٣٨] مايو ١٩٦١:

عقب انتخاب الرئيس الأمريكي كيندي وتوليه السلطة مطلع عام ١٩٦١، أعلن فجأة في أتاوا (Ottawa) في ١٧ مايو ١٩٦١ أمام البرلمان الكندي بأنه بمناسبة مد حلف الأطلنطي بخمس غواصات ذرية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى ضرورة العمل على إنشاء قوة بحرية ذرية للناتو تقودها قوات مختلطة من جنسيات دول الحلف، وأكد على أن مبدأ عدم تجزئة الدفاع هو أحد الأسس الرئيسة في الاستراتيجية الأمريكية، ودعا دول الحلف للموافقة على هذا الطرح [٣٩]. ولكن بعد خطاب كيندي لوحظ عزوفًا عن السير في مشروع هيرتر، خاصةً بعد أن أعلن كيندي أنه يعارض أي نشر للأسلحة الذرية، أو إعطائها لأي دولة خاصة ألمانيا الغربية[٤٠].

ولكن تبين بعد ذلك أن هذا العزوف كان ظاهريًا فقط طبقًا للآتي:

١- عندما أعلن فرانك جوزيف شتراوس (Franz Josef Strauss) وزير الدفاع الألماني(١٩٥٦- ١٩٦٢) في ذلك الوقت ضرورة إيجاد نظام يتضمن بشكل أو بآخر اعطاء دول الناتو المتوسطة والصغيرة غير الذرية الإحساس بعضوية إيجابية يسمح لها بالقيام بدور فعال داخل الحلف.

٢- عندما حث شرودر (Gerhard Schröder) وزير الخارجية الألماني (١٩٦١-١٩٦٦) في اجتماع حلف الأطلنطي الدول الأعضاء على ضرورة الإسراع في النظر في مشروع هيرتر بإنشاء القوة الذرية المتعددة الأطراف، وهو الأمر الذي لم يجد آذانا صاغية من الأعضاء.

٣- قيام مستر والت روستو (Walt Rostow) الذي حل محل البروفسور باوي في إدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية بإعداد العدة لإبراز المشروع مرة أخرى عندما تسمح الظروف بذلك[٤١].

ومن هذا المنطلق فقد ظهر المشروع في صورته الثانية في ناساو(Nassau) كفكرة منبثقة من الاجتماع الذى جمع بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والذى يرمي إلى إنشاء قوة ذرية مشتركة[٤٢] من جناحين:

أ- الجناح الأول قوة غواصات ذرية وطنية أمريكية وبريطانية وفرنسية.

ب-الجناح الثاني قوة غواصات ذرية ذات طاقم مشترك ومختلط[٤٣].

ولكن صادف هذا التعديل اعتراضات كثيرة سواء من فرنسا التي رفضت عرض الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مدها بغواصات بولاريس برؤوس ذرية فرنسية تحت قيادة فرنسية لأسباب فنية واقتصادية وسياسية، أو من مجلس حلف الأطلنطي الذي رأي على ضوء المناقشات السياسية والاقتصادية والفنية للجانه ضرورة التخلي عن فكرة هذا المشروع بالشكل الذي ظهر في ناساو[٤٤].

إذًا جاءت الرؤية الأمريكية من خلال الرغبة في تجميع جميع الوسائل الذرية للغرب في إطار موحد وتحت سلطة موحدة، ومبعث هذا التفكير لدى كيندي هو خوفه من أن تحذو المانيا حذو بريطانيا وفرنسا في إنشاء قوى ذرية مستقلة، وقد وصلت به عدم الثقة بألمانيا إلى درجة رفضه وضع الصواريخ الاستراتيجية على الاراضي الألمانية، ولو كان ذلك تحت الحراسة الأمريكية المشددة خشية أن يستولي عليها الجيش الألماني[٤٥].

وفي إطار هذا التوجه انتهت لجنة البحث في وزارة الخارجية الأمريكية إلى قرار نهائي في ضوء التطورات التي حدثت منذ اتفاقية ناساو، وأنه لا يوجد مخرج من تلك المشكلة إلا من خلال إنشاء قوة ذرية بحرية [٤٦] على هذا النحو:

١- تتكون من سفن عائمة بدلاً من الغواصات يبلغ عددها ٢٥ سفينة، وتبنى على هيئة سفن تجارية للتمويه على رادار الأعداء، وحمولة كل منها ١٨ ألف طن، وسرعتها ٢١ عقدة[٤٧].

٢- تحمل كل منها ٨ صواريخ بولاريس A 3 مدى كل منها ٤ آلاف كيلو متر، وقوة الرأس الذرية ١ ميجا طن[٤٨].

٣- القوة كافية لإبادة المائة والأربعون مدينة الموجودة في الاتحاد السوفيتي.

٤- تكون رقابة القوة وتمويلها وقيادتها مشتركة بين جميع الدول الأعضاء التي تنضم إلى هذا الاتفاق، كما يكون الانضمام إليها مفتوحًا لأي دولة في الحلف لم تشترك فيها بعد.

٥- تتبع القوة أوامر القائد الأعلى لحلف الأطلنطي، ويخضع استخدامها لفيتو أي عضو من الأعضاء العاملين فيها.

٦- تكاليفها التقريبية خلال السنوات الثماني الأولى تصل إلى ٣,٥ مليار دولار[٤٩].

ومن هذا المنطلق يتضح أن الأساس العسكري للمشروع-حال تنفيذه- هو أن إطلاق الصواريخ من المحيطات يعد أمرًا مؤثرًا على العدو؛ وذلك لأنه سوف يكون من الصعب عليه اكتشاف السفن العائمة الخمسة والعشرين المنتشرة في البحار، حيث أنها قريبة الشبه من آلاف السفن التجارية الأخرى، وبهذا تصبح هذه القوة قوة رادعة يمكنها توجيه ضربة انتقامية قاضية في الحال بمجرد حدوث هجوم مفاجئ على أراضي الحلفاء وقواعدهم الثابتة[٥٠].

ردود أفعال الدول الغربية على مشروع كيندى:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الانتهاء من دراسة المشروع بعرضه على حلفائها، حيث تباينت ردود أفعال الدول الغربية عليه، إذ قبلت ألمانيا الغربية المشروع، وأبدت استعدادها للاشتراك بنسبة ٤٠٪ من تكاليفه، وهو نصيب يساوي النصيب الذي ستشترك الولايات المتحدة الأمريكية به[٥١]. بينما حاز على قبول إيطاليا وتركيا واليونان، وترددت هولندا وبلجيكا في قبوله، وامتنعت كل من فرنسا والبرتغال والنرويج والدانمارك عن الدخول في المشروع مع عدم معارضتهم في ارتباط الآخرين فيه. ولم تقبل كندا الدخول في المشروع، لكي تترك له صيغته الأوروبية [٥٢]. أما بريطانيا لم تبد تحمسًا للمشروع وقدمت عليه تحفظات واعتراضات من حيث التكاليف المادية ومدى قيمته العسكرية، والمشاكل الفنية التي يمكن أن يثيرها، ومن هذا المنطلق ازدادت أهمية دور بريطانيا في المشروع و خاصة بعد امتناع فرنسا، إذا أصبح اشتراك بريطانيًا ضروريًا، إذا أريد تفادى أن يصبح المشروع في الواقع أداة صريحة لتسليح ألمانيا ذريًا وهو الأمر الذى لا ينظر إليه حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا بارتياح، لكن بريطانيا لم تتحمس للمشروع بل قدمت عدة تحفظات عليه من حيث تكاليفه المالية الباهظة ومدى قيمته العسكرية [٥٣].

وجدير بالذكر أنه على الرغم من تفهم كيندي لموقف حلفائه، إلا أنه كان يهمه سرعة الاتفاق على هذا المشروع، وذلك قبل الدخول في مفاوضات للاتفاق على وقف انتشار الأسلحة الذرية مع الاتحاد السوفيتي بعد اتفاقية وقف التجارب الذرية التي نجح في التوصل إليها في يوليو ١٩٦٣، في ظل اعتقاد كيندي بإمكانية اقناع

السوفييت بأن اتفاق القوة الذرية المشتركة ليس موجهًا ضدهم، ، وذلك من منطلق إتاحة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لإحكام الرقابة على ألمانيا، وبذلك يمكن تلاشي الأخطار التي من الممكن أن تسببها(٥٤).

ثالثًا- مشروع جونسون (Johnson) ١٩٦٤:

عقب اغتيال الرئيس الأمريكى كيندي تولى جونسون الحكم في نوفمبر١٩٦٣ الذى أكد على ضرورة تقوية حلف الأطلنطى بتعديل معاهدة حلف الناتو لتصبح صالحة للمقتضيات آنذاك، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر نوفمبر ١٩٦٤ على زيادة ضغطها على الدول الغربية من أجل الموافقة على إنشاء القوة الذرية البحرية المتعددة الأطراف، وخاصة بعد تزايد التقارب بين الاتحاد السوفيتى والصين، مما أدى إلى زيادة الخطر على العالم الغربى(٥٥).

وتقدمت إدارة الرئيس جونسون بمشروع القوة البحرية الذرية المتعددة الأطراف ويتلخص في الآتى:-

١- أسطول مكون من ٢٥ سفينة سطح مزودة بالصواريخ الذرية بولاريس.

٢- يتكون طاقم كل سفينة من ضباط ورجال من جنسيات مختلفة، بحيث لا يزيد نسبة المنتمين إلى بلد واحد عن ثلث طاقم السفينة، وعلى أن يختص ضباط أمريكى على كل سفينة بتنفيذ أوامر إطلاق الصواريخ.

٣- يخضع الأسطول لجهاز قيادى فيه جميع الدول المشتركة في القوة، وتؤخذ القرارات فيه بأغلبية الثلثين على أن يكون لكل دولة عضو، وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٣٥٪ من تلك الأصوات مقابل تحملها ٣٥٪ من نفقات القوة بحيث يكون لها حق الاعتراض على القرارات(٥٦).

موقف الدول الغربية من مشروع جونسون:

تباينت مواقف دول حلف الأطلنطى من مشروع الرئيس جونسون إذ أعلنت **ألمانيا** موافقتها رسميًا للانضمام للمشروع، وبذلت كافة وسائل الضغط الدبلوماسي لإنجاز المشروع في أقرب وقت ممكن مؤكدة على أنها على استعداد لتبدأ باتفاق ثنائى مع الولايات المتحدة الأمريكية (٥٧). أما **فرنسا** فقد تجاهلت المشروع من البداية واكتفت بعدم الاشتراك في الدراسات التمهيدية التي قامت بها لجنة من خبراء الناتو لدراسة فاعلية المشروع من الناحية العسكرية، وتبدل موقفها إلى معارضة عنقية حينما وضح أن المشروع قد يتم تنفيذه بعقد اتفاقية ثنائية

بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا[٥٨]. وذكر ديجول في تصريح له في ٥ نوفمبر ١٩٦٤ أن مشروع القوة الجديدة اتخذ صورة فيها الكثير من التحدى الموجه ضد فرنسا، وأن أي تحالف ثنائى بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية يعد عملاً متعارضًا مع المعاهدة الفرنسية الألمانية الموقعة في يناير ١٩٦٣[٥٩]، وضربة موجهة للوحدة الأوروبية [٦٠].

واتجهت السياسة الأمريكية إلى توسيع الدعوة إلى اقتراح القوة الذرية بين حلفائها، مع التوضيح بعدم وجود مخاوف لهم وكذلك للسوفييت من هذا المشروع، مع وجود الضمانات الفنية التي تؤكد استحالة استخدام هذه القوة بطريق الخطأ، وذلك على أساس أن استخدامها لا يتم على مستوى قيادات السفن المكونة لها، ولكن من القيادة العامة خارج القوة، إضافة لهذا استحالة استخدام هذه القوة قبل الحصول على معلومات مكملة من القيادة مباشرة، والتي لا تعطى إلا مع أمر الاستخدام [٦١]. ولكن مع استمرار الخط السياسي انتظارًا للتغيير المنتظر بعد الانتخابات الأمريكية، لم يحدث تغيير سوى ازدياد هواجس الألمان بعد توقيع اتفاقية وقف التجارب الجزئية من أنه سوف يتم التضحية بهم كثمن للتقارب مع الاتحاد السوفيتي [٦٢].

وقد أسفرت الاجتماعات المستمرة من لجنة العمل التابعة لحلف الأطلنطي، والتي تألفت من الدول الثمانية التي قبلت المشروع – الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، اليونان، تركيا– إلى التوصل للنتائج الآتية:

١– أن المشروع صالح من الناحية الفنية بموافقة جميع الأعضاء، حيث ثبت للجنة أن القوة بتكوينها من ٢٥ سفينة عائمة يمكن أن تؤدي أغراضها من خلال نجاحها في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

٢– توصلت اللجنة إلى حل جميع المشاكل القانونية المتعلقة بنظام القوة والوحدات البشرية المختلطة المكونة لها.

٣– تم التوصل إلى حل جميع المشاكل المالية ومشاكل الأمن الهامة المتعلقة بطبيعة الأسلحة التي ستجهز بها تلك السفن.

٤- أضافت اللجنة للاقتراح الأمريكي-مؤقتًا- بعض التعديلات البريطانية لدراستها، وذلك من خلال إضافة نوعين من الأسلحة تتمثل في: صواريخ تكتيكية أمريكية ذات المدي ٨٠٠ كم، والقاذفات الذرية البريطانية لحين استكمال استعدادات غواصات البولاريس البريطانية.

٥- وافقت جميع دول اللجنة -باستثناء بلجيكا- على الاشتراك في التجارب التي ستجرى على ظهر المدمرة الأمريكية Claude Ricketts التي يقودها بحارة وضباط من جنسيات مختلفة من الدول السبعة، رغم عدم وضوح موقف هذه الدول نهائيًا من الاقتراح الأمريكي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، حيث قامت المدمرة بالفعل بأولى رحلاتها التجريبية في ٤ يناير ١٩٦٥ولمدة عام بطاقم مختلط [٦٣].

ويتبين مما سبق أن عدم مشاركة بلجيكا في تلك التجارب يرجع إلى سيطرة كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على الأمر، وهذا ما جعل بعض الدول الأخرى تتحفظ أيضًا للمشاركة في تلك التجارب في ظل التقارب الأمريكى الألمانى آنذاك.

ولقد أوصت اللجنة بتعديل الاقتراح الأمريكي بشأن حق الاعتراض على قرار استخدام القوة، بحيث ينص على حق كل دولة عضو أن تعترض على أى قرار يصدر، وذلك لكي تصدر تلك القرارات بالإجماع بواسطة هيئة مشرفة محدودة، ولقد اثار هذا الموضوع جدلاً كبيرًا حول ما إذا كانت ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار داخل هذه الهيئة المحدودة [٦٤].

على أي حال فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترفض التنازل عن شرط الفيتو آنذاك، وألمحت إلى أن ما تبديه من تحفظ إزاء القوات الذرية الفردية والمفككة سيستمر بالضرورة إزاء أي قوة ذرية أوروبية حقيقية تكون متحدة ومشتركة ومندمجة مع القوة الذرية الأمريكية في النظام الدفاعي الغربي[٦٥]. ولم يكن التوجه الأمريكي من منطلق الاحتفاظ بسلطة إدارة الاستراتيجية المشتركة للحلفاء، ولكن لإثبات مدى سيطرتها -من خلال الفيتو- لدول ما وراء الستار الحديدي[٦٦] إذا ما نشأت القوة الذرية المشتركة، وبذلك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية نفي الاعتقاد لدى الدول الشيوعية بأن الهدف من هذه القوة هو امتلاك ألمانيا للأسلحة الذرية، والذي سيساهم في حال حدوثه بازدياد تقارب دول شرق أوروبا بالاتحاد السوفيتي خوفًا مما قد تتوقعه من

ألمانيا[٦٧]، ومن هذا المنطلق فإن الحالة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة أن تتقاسم فيها حق اصدار القرار الذري هو عند وجود كيان سياسي أوروبي موحد، أي شخصية اعتبارية واحدة يمكن لواشنطن أن تتفاهم معها، وكانت بريطانيا هي الدولة الغربية الوحيدة التي تؤيد حق الفيتو الامريكي تأييدًا تامًا[٦٨].

وخلال عام ١٩٦٤ كان هناك ميل للإدارة الأمريكية لدراسة تنسيق ما يمكن تسميته بالعناصر الثلاثة المكونة للقدرة الذرية الغربية في أقرب وقت، والتي تتمثل في القوة الأمريكية، والقوة الفرنسية، والقوة الذرية المتعددة الأطراف للناتو. وذلك في ظل دراسة هذا الموضوع على أنه نقطة انطلاق من أجل تعاون تام يتضمن النمو المستمر في المسئولية الذرية المشتركة للحلفاء [٦٩].

وجدير بالذكر أن تلك الفكرة ليست بعيدة عن الفكرة التي سبق أن أوضحها ديجول في مذكرته التي قدمها عام ١٩٥٨ بشأن إنشاء هيئة ثلاثية عليا لحلف الأطلنطي مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، كما أنها ليست بعيدة أيضا عما سبق أن أكدته الحكومة الفرنسية من استعدادها لتنسيق استخدام القوة الذرية الفرنسية مع القوتين الأمريكية والبريطانية [٧٠].

وعقب زيارة رئيس الوزراء البريطانى ويلسون (Wilson) للرئيس الأمريكي جونسون في ٨ ديسمبر ١٩٦٤ تقدمت بريطانيا بمقترحات على مشروع جونسون من أجل خلق قوة ذرية ليست بحرية ولا مختلطة الجنسيات فقط كما ورد في الاقتراح الأمريكي، وإنما خلق قوة ذرية أطلنطية برية وبحرية وجوية (Atlantic Nuclear Force) تحت قيادة دولية[٧١]. بحيث تتضمن هذه القوة الرادع الذرى البريطاني بشروط تسمح لبريطانيا أن تسحبه في حاله فشل فعالية التحالف الغربى، وعد البريطانيون مقترحاتهم أفكار مكملة للمشروع الأمريكي وليست بديلة عنه[٧٢]. ويتلخص هذا الاقتراح البريطاني في الآتي: –

- يطلق على القوة اسم القوة الذرية الأطلنطية بدلاً من القوة الذرية المشتركة، وأن يرتبط أعضاء القوة الجديدة برباط وثيق داخل زمالة أطلنطية تربط الولايات المتحدة الأمريكية بأوروبا.
- تتكون القوة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وأي دولة أخرى من دول الحلف، على أن يترك مكانًا لفرنسا إذا أرادات يومًا الانضمام.
- تتشكل أسلحة القوة من أثنى عشر سفينة عائمة بدلاً من خمسة وعشرين سفينة في المشروع الأمريكي، يقودها بحارة مختلطون وتسلح بصواريخ البولاريس التي تظل رؤوسها الذرية تحت الرقابة التامة للولايات

المتحدة الأمريكية. ويضاف إلى هذه السفن الرادع الذرى البريطاني المكون من قاذفاتها الذرية TSR 2 ثم الصواريخ التكتيكية الأمريكية Pershing الموجودة في ألمانيا الغربية(٧٣).

ويتبين من هذا أن اقتراح ويلسون لا يختلف في مضمونه عن المقترحات التي كانت قد قدمتها حكومة المحافظين البريطانية من قبل فى مناسبات مختلفة عند بحث موضوع القوة الذرية المشتركة. إلا أن الفارق الوحيد على ما يبدو هو استعداد ويلسون للتنازل عن حق الفيتو البريطاني في استخدام القوة الجديدة، وبالوعد بعدم سحب الوحدات البريطانية لأسباب وطنية عليا وهى الشروط التي حصل عليها المحافظون في ناساو وكانوا متمسكين بها كعلامة من علامات الاستقلال الذرى. ويشترط ويلسون في ذلك أن تتبعه باقى الدول في التنازل عن حق الفيتو (٧٤).

غير أن القوة الكبيرة التي ستشترك بها بريطانيا في هذا المشروع ستكفل لها بحكم الواقع صوتًا أعلى من باقى الأعضاء. ولا شك أن هذا الوضع لاقى اعتراضات من باقى الدول الأوروبية المؤيدة للمشروع الأصلى الأمريكي لأنه سيترتب على المقترح البريطاني أن تفقد هذه الدول – إيطاليا، هولندا، ألمانيا، اليونان– المزايا التي كانت ستحصل عليها لأول مرة حسب المشروع الأمريكي، ولن يتبقى لها إلا أدواراً ثانوية في القوة المقترحة الجديدة من قبل بريطانيا (٧٥).

وفى الواقع أن هذا الوضع لم تقبله ألمانيا لأنها كانت ستسهم بدور رئيس في المشروع الأمريكي، فلا يعقل أن تنازل عن هذا الدور لبريطانيا مقابل الاكتفاء بالفتات. والأمر الآخر في مسألة الهيئة التي تقود هذه القوة. فالأمريكيون والألمان يفضلون أن توضع القوة تحت القيادة العليا للحلف في أوروبا، بينما يفضل البريطانيون أن تكون خاضعة للإشراف والرقابة المباشرة من الحكومات المعنية، حتى يمكن الجزم بأن السياسيين وليس العسكريون هم الذين لهم حق إصدار الأمر لقيادة الناتو نفسه الذى كان مثار سخرية المحافظين في مجلس العموم البريطاني(٧٦).

وعلى الجانب الآخر ترى بريطانيا أن مقترحاتها تتمتع بالمزايا التالية التي لا تتوفر في المشروع الأمريكى، إذ أن الاقتراح البريطاني لا ينشئ أسلحة ذرية جديدة، ولهذا يوفر قدرًا كبيرًا من المال، علاوة على أنه لا يزيد من سباق التسلح بين الشرق والغرب. كما أنه يترك الباب مفتوحًا لانضمام فرنسا بعد الجنرال ديجول، ويُرضى

الألمان بالاستجابة بقدر معقول إلى مطالبهم بالمساواة داخل الحلف، ويبعد في الوقت نفسه مخاوف السوفييت من أن ألمانيا الغربية ستحصل على نفوذ قوى في سياسة الناتو الذرية. ويحفظ كذلك جوهر الاتفاق الأنجلوساكسونى في ناساو، وفى الوقت نفسه يسمح لرئيس الحكومة البريطانية ويلسون بالمظهر الذى وفى بوعده للناخبين البريطانيين بإلغاء الرادع الذرى البريطاني المستقل، كما أنه سيساعد على تحقيق الهدف الأساسى الذى تسعى بريطانيا إليه وهو تسهيل إجراءات نزع السلاح والاتفاق عليها(٧٧).

ورأى بعض المراقبين أن قيام ويلسون بوضع الرادع الذرى البريطاني داخل القوة الذرية الأطلنطية ما هي إلا وسيلة للخروج من المأزق الذى توجد فيه بريطانيا آنذاك بالنسبة لمشكلة الرؤوس الذرية البريطانية الأمريكية التصميم. إذ أن الأمر يستدعى تجربة هذه الرؤوس قبل اعتبارها صالحة للعمل ولكن الالتزام بمعاهدة وقف التجارب النووية جعل بريطانيا تعتمد على رادع ذرى مسلح برؤوس ذرية غير مضمونة ولهذا جاء الاقتراح مناسبًا للخروج من هذا المأزق بالاعتماد على الرؤوس الذرية الأمريكية(٧٨).

هكذا أصبح موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مشروعها لا يتسم بالتشدد أو تحديد تاريخ محدد لقبوله، حيث تركت لبريطانيا نتيجة لهذه المباحثات مهمة القيام بعرض اقتراحها المعدل للمشروع الأمريكي ثنائيًا على دول الحلف خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا، ثم جماعيًا داخل لجنة الثمانية الموكول لها دراسة المشروع الأمريكي، الأمر الذي قد يستغرق شهرين أو أكثر. كما أمر جونسون بغلق مكتب مشروع القوة الذرية المشتركة، وضم اختصاصاته إلى الإدارة الأوروبية بوزارة الخارجية(٧٩).

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الإجراءات لم تكن تعني في حد ذاتها تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن الفكرة بدليل استمرار المدمرة ريكيتس وهى أحدى المدمرات الأمريكية في مهمتها، ومما يؤكد ذلك ما أعلنه جونسون في منتصف يناير ١٩٦٥ عن أمله في الاتفاق على قوة ذرية للناتو(٨٠).

إذًا يتضح أن تنفيذ مشروع القوة الذرية المشتركة كان بمثابة عقبة أمام دول حلف الأطلنطي، وقد ظهر ذلك جليًا في تحذير سكرتير عام الحلف من ذلك، موضحًا أن وحدة التحالف أهم بكثير من أي اعتبارات أخرى، وبذلك لا يمكن تقديم هذا المشروع للحلف بدون موافقة جميع أعضائه، وهو أمر يستدعي مناقشة الخلافات مناقشة حرة وصريحة. ومن هذا المنطلق تماشيًا مع الاتجاه الذي نادى به سكرتير الحلف، انتهى اجتماع

مجلس وزراء حلف الأطلنطي يوم ١٧ ديسمبر ١٩٦٤، دون أن يحدث ما كان متوقعًا من تصادم الأفكار المختلفة للدول الأعضاء ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وهي التي تنادي بأن يكون الاندماج أساس السياسة الذرية للحلف، وما بين فرنسا من ناحية أخرى، وهي التي تنادي بأن يكون التعاون هو أساس هذه السياسة. وبذلك يتضح أن الشئ الوحيد الذي تم الاتفاق عليه هو رغبة الجميع وموافقتهم على تفادي الصدام داخل الحلف(٨١).

على كل حال فإنه خلال عام ١٩٦٤ ازداد الاهتمام بإنشاء القوة الذرية المشتركة لدول الغرب، حيث نشطت المحادثات بين دول الحلفاء التي قبلته أو أعلنت عن استعدادها لدراسته، وذلك في ظل إعلان الرئيس جونسون استعداده لتوقيع الاتفاقية الخاصة بهذه القوة في نهاية عام ١٩٦٤(٨٢).

وعلى الرغم من وجهة النظر الأمريكية التي ترغب في التأكيد على التزام الدول في حلف الأطلنطي في الوفاء بالتزاماتها، إلا أن المناقشات التي دارت في منظمة اتحاد أوروبا الغربية، وفي لجان مجلس حلف الأطلنطي أظهرت اتجاهات الحلفاء الغربيين المعارضة للإدارة الأمريكية في الاستمرار في الاحتفاظ بالاحتكار الذري الأمريكي(٨٣)، وحق الفيتو عليه لعدة أسباب:

١- الشك في موقف الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حدوث تصادم ذري، ومدى التمييز بين التهديد بهذا السلاح واستخدامه. ومما أكد على تلك الشكوك تقدم كيندي عام ١٩٦١ إلى حلف الاطلنطي بنظرية جديدة في الاستراتيجية الدفاعية للحلف تعرف باسم نظرية "التمهل Pause Theory " ، بدلاً من الاستراتيجية القديمة لجون فوستر دالاس-وزير الخارجية الأمريكي السابق- والتي يسير عليها الحلف منذ عام ١٩٥٦، والتي عرفت باسم" الانتقام الكبير Massive Retaliation Strategy".

٢- وجود الشك لدى ألمانيا وفرنسا تجاه موقف الولايات المتحدة الأمريكية منذ أزمة برلين.

٣- اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب السويس عام ١٩٥٦ موقفًا خاصًا من عدوان حلفائها على مصر، وبالذات من تهديد الاتحاد السوفيتي تجاه بريطانيا وفرنسا بضربهما بالصواريخ.

٤- ولقد أصبح الشك يقينًا لدى الحلفاء الغربيين بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة خلال أزمة كوبا، عندما كادت تتورط الولايات المتحدة الأمريكية في اشتباك ذري دون أن تشرك حلفائها في هذا القرار(٨٤).

رابعًا - مشروع مكنمارا (McNamara) ١٩٦٥:

لاقت فكرة إنشاء القوة الذرية الغربية المشتركة سواء وفقًا للرؤى الأمريكية أو المقترحات البريطانية صعوبات عديدة منها، ما يتعلق بتكوين القوة وتمويلها وفعاليتها والموقف المتضارب للحلفاء تجاهها، ومنها ما يتعلق بموقف الاتحاد السوفيتى وعدم استعداده لتوقيع أى اتفاق لمنع انتشار الأسلحة الذرية قبل القضاء نهائيًا على فكرة القوة الذرية الغربية المشتركة(٨٥).

وأمام هذه الصعوبات العديدة أخذ اتجاه جديد يبرز فى السياسة الأمريكية يوحى بالتراخى فى التمسك والمضى فى طريق إنشاء القوة على صورتها الأمريكية أو البريطانية دون الذهاب إلى حد نبذها كلية. وفى ظل هذه الظروف ظهر اقتراح مكمنارا وزير الدفاع الأمريكى يحاول فيه أن يشبع من ناحية رغبات أعضاء حلف الناتو وخاصة ألمانيا فى المشاركة الذرية، ويحد من ناحية أخرى من معارضة الاتحاد السوفيتى لأى ترتيبات ذرية للحلف حتى يمكن بذلك فتح الطريق أمام تفاهم بين المعسكرين نحو توقيع اتفاقية لمنع الانتشار الأسلحة الذرية(٨٦).

وعند انعقاد مجلس وزراء دفاع منظمة حلف الأطلنطى بباريس فى الفترة من ٣١ مايو إلى ١ يونيو ١٩٦٥(٨٧)، عرض مكنمارا اقتراحًا لإنشاء لجنة منتقاة (Select Committee)، من أربعة أو خمسة أعضاء لتحسين وتطوير التنسيق فى مجال الاستراتيجية الذرية للحلف، وكان الهدف الواضح من وراء هذا الاقتراح إشراك الدول الأوروبية الرئيسة خاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا بشكل أكبر فى إصدار القرارات المتعلقة بالجوانب الذرية. وهذا ما أطلق عليه خبراء الحلف (Crisis Managements) ، وذلك كوسائل الاتصال فى حالات الطوارئ لتنسيق العمليات بين مختلف الحكومات والقيادات العسكرية(٨٨)، وفى نهاية الاجتماع قررت اللجنة الخاصة إنشاء ثلاث لجان فرعية تعمل تحت توجيه وإشراف لجنة مديرة (Comite Directeur) تتشكل من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى الحلف برئاسة سكرتيره العام، واختصاصات هذه اللجان الفرعية كالتالى: –

أ– اللجنة الأولى وتختص بدراسة مشكلة وسائل الاتصال بين الحكومات والقيادات العسكرية فى حالات الطوارئ.

ب- اللجنة الثانية وتختص بدراسة مشاكل الإعلام أى وسائل إخطار الحكومات وإحاطتها تمامًا بالنسبة للموقف فى حالات الأزمات.

ج- اللجنة الثالثة وتختص بمحاولة تحديد الكيفية التى ستستخدم بها الأسلحة فى مختلف الظروف، والغرض من وراء ذلك تمكين الحكومات من الاتصال ببعضها البعض بطريقة مجدية وأن تكون على علم سابق بالوسائل المختلفة لاستخدام الأسلحة وفقًا لكل حالة متوقعة على حدة.

واللجنة الأخيرة وهى لجنة تخطيط تعد أهم اللجان الفرعية الثلاث، ولذلك حرصت ألمانيا الغربية على الاشتراك فيها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا. أما اللجنتان الأخيرتان فتشترك فيهما الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا(٨٩).

وترفع جميع هذه اللجان الفرعية جميع تقاريرها إلى اللجنة الممثل فيها المندوبين الدائمين للدول الأعضاء بالحلف، وهذه بدورها ترفع تقاريرها إلى اللجنة الخاصة المشكلة من وزراء الدفاع أو من ينوب عنهم ثم ترفع هذه التقرير الأخير لمجلس وزراء الحلف(٩٠).

وعقد مجلس وزراء الحلف دورته بباريس فى الفترة ١٤- ١٦ ديسمبر ١٩٦٥، وكان من بين الموضوعات المعروضة عليه تقرير سكرتير عام الحلف عن الاجتماع الأول للجنة الخاصة. ولم يعارض هذه اللجنة إلا وزير خارجية فرنسا الذى حذر من إضفاء صبغة دائمة عليها، وأن على اللجنة أن تقدم اقتراحاتها إلى الاجتماع القادم لمجلس وزراء الحلف، حيث ستحدد فرنسا موقفها من المشاركة الذرية(٩١).

ونظرًا لأن مشروع القوة الذرية المتعددة الأطراف يقف حجر عثرة فى سبيل عقد اتفاقية لمنع انتشار الأسلحة الذرية، فإنه يبدو أن الولايات المتحدة فى سعيها لتوقيع مثل هذه الاتفاقية تبنت اقتراح مكمنارا بإنشاء اللجنة الخاصة، لعله ينجح فى تحويل الأنظار تدريجيًا من المشروع دون حاجة إلى العدول عنه صراحة، إذ أن فى ذلك تسليمًا بوجهة النظر السوفيتية. كما كان لابد للحكومة الأمريكية وقد استغرق المشروع فى سبات عميق لفترة طالت أن تظهر بفكرة جديدة تشغل بها أذهان حلفائها، وعلى رأسهم ألمانيا التى كانت تصر على ضرورة اشتراكها بصوت مسموع ومؤثر فى الاستراتيجية الذرية للحلف. يضاف إلى ذلك عنصر مهم ألا وهو اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلف الأطلنطى بتوثيق صلاتها وعدم

الاضرار بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى، وخاصة وأن الصين الشعبية اصحبت تمثل خطرًا داهمًا على مصالحهم(٩٢).

وهو ما عكسه فعلاً البيان المشترك الصادر من اجتماع مجلس وزراء الحلف فى منتصف ديسمبر الماضي ١٩٦٥ هذا القلق مع إظهار الاهتمام الواضح بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتى الذى يعد أكثر استعداد للتفاهم مع الغرب. وقد حرص مكنمارا فى بيانه العام أمام المجلس إظهار وتنبيه الأذهان إلى الخطر المستقبلي الذى تمثله الصين على مصالح الغرب(٩٣).

وعلى الرغم من ذلك فإن الاتحاد السوفيتى عارض اشتراك ألمانيا فى لجنة مكنمارا، وهو رد فعل طبيعى بل متوقع من جانبه خاصة وأن من مصلحته هدم أى محاولة داخل حلف الأطلنطى تعمل على جعله أكثر فعالية فى مواجهة مسئولياته فى ميدان الاستراتيجية الذرية، واعطاء الحلفاء الأعضاء دورًا مناسبًا فى رسمها وتخطيطها. بل أن هذه المعارضة نجدها حتى فى داخل الحلف من جانب فرنسا وكذلك بعض الدول الأخرى التى تتخوف من تمكين ألمانيا من الحصول على الأسلحة الذرية(٩٤).

موقف الدول الغربية تجاه مشروع مكنمارا:

تباينت مواقف دول حلف الناتو حول مشروع مكنمارا، وظهر هذا جليًا في اجتماعات مجلس وزراء الحلف. فإيطاليا طالبت بوجوب اتخاذ خطوات تنفيذية لدراسة المقترحات ووضعها موضع التنفيذ. بينما أكدت كلا من تركيا واليونان على ضرورة إنشاء القوة الذرية المشتركة من أجل تقوية موقف الجانب الغربى في تحدياته التي يواجهها، أما ألمانيا الغربية كانت ترى أن مشروعات الدفاع لدول الغرب فى المدى الطويل يجب أن تبنى على أساس واقع امكانيات القوة العسكرية للعدة وليس على أساس مقاصد ظاهرية تتغير أو تخالف واقع الأمر فإمكانيات الاتحاد السوفيتى لا تتوقف عن الزيادة المطردة باستمرار (٩٥).

وأما بريطانيا فقد رأت أنه يجب النظر فى مخطط استراتيجى والبعد عن الأخذ بمبدأ جزاء العسكريين وقد تساءل ممثل بريطانيا فى اجتماع المجلس عما إذا حدث هجوم فهل يدر ذلك استخدام السلاح الذرى وكان جوابه هو اتباع وسائل لمواجهة ما ينشب على الحدود باستخدام القوة ولكن باعتدال.

بينما فرنسا تبنت استراتيجية ديجول هى القيام بالرد النووى الرادع لأى هجوم نووى بخلاف وجهة النظر الأمريكية القائمة على المرونة فى الرد على العدوان والاختيار بين الأسلحة التقليدية والنووية للرد بالطريقة التى تتلاءم مع هجوم المعتدى، وأعلن مستر بيير (Pierre) وزير الدفاع الفرنسى بأن فرنسا لا تنوى التراجع عن السياسة الاستراتيجية التى تتبعها وتعدها ذات أهمية حيوية إذا أن فرنسا تتمسك بمبدأ الرد بالأسلحة النووية الشاملة على أى هجوم سوفيتى(٩٦).

موقف الاتحاد السوفيتى مشروع الحلف الذرى الغربى:

عارض الاتحاد السوفيتى منذ الوهلة الأولى فكرة إنشاء القوة الذرية المشتركة لدول حلف الناتو، وهاجم المشروع الأمريكي الرامى إلى ذلك في مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٦٣، على اعتبار أن مشروع القوة الذرية المشتركة يعد الحائل والمانع الوحيد لعقد اتفاقية منع نشر الأسلحة الذرية بين الشرق والغرب، وأن وجود مثل هذا الحلف سيساعد على مواصلة انتشار الأسلحة الذرية حتى بعد عقد اتفاقية الحظر(٩٧).

كما أن المشروع يعد بمثابة تزويد دول جديدة بسلاح ذرى ومناقضًا لروح اتفاقية حظر التجارب الذرية، ويخلق كذلك جوًا من التوتر لن يسمح بالاستمرار في خطوات نزع السلاح، هذا بالإضافة إلى أن إشراك ألمانيا الغربية في قوة ذرية يتنافى مع ما تعهدت به سابقًا في معاهدتى بروكسل وباريس ١٩٥٤–١٩٥٥ بعدم صناعة أو حيازة أية أسلحة ذرية(٩٨)، كما أن إشراك ألمانيا في أي مشروع ذرى يعد الخطوة الأولى نحو تحللها من الالتزام السابق واعترافًا من الغرب بنيات ألمانيا الغربية في الاستحواذ بشكل أو بآخر على الأسلحة الذرية، وهذا لن يساعد على إنهاء المشكلة الألمانية(٩٩). كما أن مشروع القوة الذرية للناتو يشجع الدول على امتلاك الأسلحة الذرية واستخدامها، بالإضافة إلى أن فكرة الأطقم المختلفة الجنسيات والسفن التابعة لأكثر من دولة تخالف القانون الدولى واتفاقية جنيف ١٩٥٨ والتي تنص على " أن السفن تسير تحت علم واحد" وأن إخفاء سفن حربية في صورة سفن نقل تجارية مخالف أيضًا للقانون الدولى(١٠٠).

وأعلن الاتحاد السوفيتى من جانبه أن كل دولة مشتركة في القوة الجديدة مسئولة مسئولية كاملة عن كل عمل عدوانى قد تقوم به، وأن موسكو في ضوء قيام تلك القوة المشتركة لحلف الناتو ستنسحب من مباحثات نزع السلاح في جنيف، وستزيد من قواعدها الذرية في شرق أوروبا، وقد تضطر دول الكتلة الشرقية إلى عمل مشروع ذرى مشترك مضاد للمشروع الغربى(١٠١).

وفى يوليو ١٩٦٤ أرسل الاتحاد السوفيتى بمذكرات إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا واليونان يحذرها من إنشاء هذه القوة، وإلا فسيكون هو وحلفائه في حل من اتخاذ الإجراءات لمواجهة الموقف الجديد، كما حذرت موسكو بأن اتباع دول حلف الأطلنطى سياسة نشر الأسلحة الذرية، وخاصة إلى ألمانيا الغربية لأمر في غاية الخطورة، لأنه سيؤدى إلى زيادة خطر الحرب النووية بشكل كبير (١٠٢).

كما أرسلت موسكو مذكرة مماثلة إلى حكومة بون محذرة من النتائج الخطيرة التي ستترتب على اشتراك ألمانيا الغربية في القوة الذرية المشتركة، واتهمت موسكو ألمانيا الغربية بأنه بمطالبتها تسليح نفسها بالصواريخ والأسلحة الذرية إنما تنتهك اتفاق التسليم بدون قيد أو شرط الذى تم في نهاية الحرب العالمية الثانية، وبهذا تعمل على زيادة التوتر الدولى(١٠٣). وردت الحكومة الألمانية في الأول من سبتمبر ١٩٦٤ على المذكرة السوفيتية موضحة أن الاتحاد السوفيتى فسر خطأ الغرض من إنشاء هذه القوة، وأسباب اشتراك ألمانيا فيها. وبعد أن شرحت الأسباب والأغراض ختمت مذكرتها بأنه إذا ما حلت المشكلة الألمانية المعلقة بين الطرفين فإن كثيرًا من المسائل الدولية مثل الأمن الجماعى ونزع السلاح يمكن حلها بسهولة (١٠٤).

وردت الدول الغربية على هذه المذكرات في ٢٨ أغسطس ١٩٦٤ معترضة على الحجج والانتقادات الواردة فيها ذاكرة أن المشروع لا يؤدى إلى نشر هذه الأسلحة وما هو إلا مشروع دفاعى لمواجهة الأسلحة السوفيتية في القارة الأوروبية، وأنه إذا كان السوفييت مخلصين في دعوتهم للاتفاق على منع نشر الأسلحة عليهم أن يوقعوا على هذه الاتفاقية فورًا حتى تعطيهم ضمانات كافية ضد انتشار هذه الأسلحة (١٠٥).

غير أنه مع نهاية عام ١٩٦٤ بدأ هجوم الاتحاد السوفيتى على المشروع يقل لعدة أسباب، منها أن الاتحاد السوفيتى وجد من يدافع عن وجهة نظره داخل حلف الأطلنطى نفسه ممثلاً في فرنسا والنرويج وبلجيكا ثم بريطانيا التي تحاول أن تميع الموقف لصالحها وضد مصالح ألمانيا الغربية (١٠٦). ومهما كانت وجاهة الحجة الأمريكية في أن هذا المشروع هو السبيل الوحيد لمنع إعطاء ألمانيا الغربية أسلحة ذرية، إلا أن مخاوف الاتحاد السوفيتى النفسية والتاريخية من أن وقوف ألمانيا الغربية على بعض المعلومات الفنية قد يرفع مقدرتها وكفايتها الذرية مما قد يسمح لها فيما بعدة بخلق قوة ذرية ألمانية، تجعل السوفييت يميلون إلى التشدد بعدم ترك الباب

الذرى مواربا حتى لا يغزى بفتحه على مصراعيه[١٠٧].

كما أكدت دول حلف وارسو [١٠٨] في اجتماع لها في يناير ١٩٦٥ ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان سلامة دول الحلف تجاه أى تهديد من الغرب إذا قرر السير قدمًا في مشروعاته الذرية المشتركة. ويبدو من هذا الإعلان أن الاتجاه نحو التفكير في شيء مماثل لفكرة القوة الذرية الغربية المشتركة حتى يظل حلف وارسو على نفس مستوى حلف الأطلنطى عسكريًا [١٠٩].

ويتضح مما سبق عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في اقناع حلفائها بالدخول في أي من مشروعات الدفاع الذرى لدول حلف الأطلنطى بسبب موقف كل من فرنسا وسياسة ديجول الاستقلالية بأن تكون لدول غرب أوربا قوة ذرية مستقلة عن الولايات المتحدة، وموقف بريطانيا ورغبتها في التفوق الذرى على كل من فرنسا وألمانيا

خاتمة

بعد هذا العرض لموضوع الجهود الأمريكية لإقامة المشروع الغربي للدفاع الذري، نخلص إلى النتائج الآتية:-

- أكدت الدراسة أنه نتيجة للمتغيرات الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية بظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى كقوتين عظميتين تمتلكان السلاح النووي، ومنذ ذلك الحين تولت واشنطن مسؤولية الدفاع عن دول غرب أوروبا نظرًا للمصالح المشتركة بين الجانبين على المستوى السياسى والاقتصادي والثقافى.
- أوضحت الدراسة كذلك بأن عدم شعور دول غرب أوروبا بالأمن نظرًا للصراع النووى المتزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من ناحية، وظهور الصين كقوة عسكرية جديدة وتقاربها مع موسكو من ناحية أخرى دفع إلى التفكير في إنشاء قوة نووية مستقلة عن واشنطن من أجل الحفاظ على أمنها ومصالحها داخل القارة وخارجها. وهذا بدوره دفع واشنطن بقوة لطرح مشروع إنشاء قوة ذرية متعددة الأطراف تحت مظلة حلف الناتو، بحيث يكون لها اليد العليا في التحكم فيها من خلال امتلاكها حق النقض (الفيتو) الخاص بتوقيت وقرار استخدام تلك القوة من عدمه.
- أكدت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت من إنشاء القوى الذرية المشتركة لدول غرب أوروبا أن تتحمل كل من هذه الدول مسؤولياتها الدفاعية، إلى جانب منع أي من هذه الدول في التفكير في إنشاء قوة ذرية مستقلة، وخاصة أن هناك رغبة من بعض هذه الدول في امتلاك قوة نووية وطنية وفى مقدمتهم ألمانيا الغربية، والتي لديها نزعة متطرفة تنادى بامتلاكها للقنبلة النووية، وكذلك فرنسا وزعيمها ديجول الذى سعى أن يكون لأوروبا قوة نووية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.
- بينت الدراسة أيضًا حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير صلاتها القوية القائمة بينها ودول غرب أوروبا بإنشاء ما يسمى بالمجتمع الأطلسى. فالقوة الذرية المتعددة الأطراف ما هي إلا حلقة جديدة في تكوين هذا المجتمع، وأساسًا قويًا للعلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، وحينما تبين لواشنطن أن أغلبية دول غرب أوروبا بخلاف ألمانيا الغربية لم ترحب

الترحيب الكافى بداية من مشروعى سباك وهيرتر ١٩٦٠، وكيندى ١٩٦١، مما جعل الرئيس الأمريكى جونسون يتبنى استراتيجية جديدة بالقبول بالتعديلات والمقترحات التي تطرحها دول الحلف على المشروع الأمريكي. وفى ضوء ذلك أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية لبعثاتها في الخارج بعد اجتماع مجلس الأمن الأمريكي برئاسة جونسون بعدم الضغط على الحلفاء للاشتراك في القوة الذرية المشتركة، وكذلك احترام فرنسا ووجهة نظرها بالنسبة للقوة الذرية المتعددة الأطراف، وخاصة بعد أن أعلن ديجول معارضته للمشروع الأمريكي واقتراح بريطانيا بتوسيع القوة النووية بضم بعض أسلحة نووية أخرى لها.

- أظهرت الدراسة أن المقترح (المشروع) البريطاني الذى تقدم به رئيس الوزراء البريطاني ويلسون أثناء زيارته للرئيس الأمريكي جونسون هدف إلى توسيع المشروع الأمريكي بإضافة أسلحة جديدة لهذه القوة، مثل الغواصات الذرية البريطانية، وقاذفات القنابل الذرية التابعة للسلاح الجوى البريطاني، وانتهى الأمر برمته بإحالة المشروع إلى اللجنة العليا التابعة لحلف الناتو في باريس؛ وذلك لمناقشة كل المقترحات والرؤى المقدمة من كافة دول الحلف.
- أوضحت الدراسة أن مقترح مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي لإنشاء القوة الذرية المتعددة الأطراف كان يهدف في الأساس إلى اشتراك الدول الأوروبية الرئيسة، وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا بشكل كبير في إصدار القرارات المتعلقة بالملف النووي، وانتهى الأمر بإنشاء ثلاث لجان فرعية من أجل هذا الشأن.
- بينت الدراسة أيضًا معارضة الاتحاد السوفيتى القوية للمشروع الأمريكي، وكافة المقترحات الرامية لإنشاء القوة الذرية المشتركة لدول حلف الناتو، واعتبرت موسكو أن ذلك سيؤدى إلى انتشار الأسلحة الذرية، وعائقًا أمام عقد اتفاقية مشتركة لمنع انتشار الأسلحة الذرية بين الشرق والغرب. كما حذرت موسكو كافة دول حلف الناتو بأن المضي قدمًا في هذا المسار سيؤدى حتما إلى التوتر وعدم الاستقرار وانتشار السلاح الذرى، ودفع دول حلف وارسو لإنشاء قوة ذرية مشتركة مثل دول حلف الناتو.

ملحق البحث

١- نموذج من وثائق مجلس الوزراء البريطاني، أوروبا والدفاع النووي.

٢- نموذج من وثائق حلف الناتو، مذكرة سوفيتية للاعتراض على مشروع القوة النووية المتعدة الأطراف.

٣- نموذج من وثائق الخارجية المصرية، مشروع مكنمارا.

١- أوروبا والدفاع النووى

TOP SECRET

ANNEX TO COS(62)473

SUMMARY

EUROPE AND NUCLEAR DEFENCE

At present NATO relies primarily on the U.S. for nuclear defence.

Factors making for Change

2. There is some European anxiety about this. Moreover, the Community will want a bigger nuclear role as it develops politically.

3. France is developing an independent nuclear capability.

4. Germany wants a stronger voice in the use of Western nuclear power, and will not indefinitely accept a position overtly inferior to Britain and France.

5. The U.S. are alive to these points. But they are also strongly against any proliferation of national nuclear forces, and especially any possibility of a German force. They are therefore willing to help create a multilateral nuclear force in Europe.

6. To this end they have offered to sell the missiles for a NATO multilateral sea-borne MRBM force if so desired by the Alliance.

7. If Britain joins the Community political pressures to give up her independent deterrent will be strong, and after Skybolt (or in the absence of Skybolt or a suitable alternative) the cost of continuing it would be heavy.

British Aims

8. Assuming that any change will take place against the background of British membership of Europe, our aims in order of priority must be:-

(a) to ensure an effective deterrent against war;

(b) to retain U.S. military support for Europe and to prevent the defence of Europe being separated from the defence of the continental U.S., i.e. to maintain the unity of the defence of the Atlantic area;

(c) to prevent the spread of national nuclear forces (in particular the emergence of a German national force);

(d) to maintain British influence in the Alliance;

(e) to satisfy the European desire for less dependence on the U.S. and for an expression of European unity;

(f) to avoid duplication and waste of resources.

- 1 -

TOP SECRET

TOP SECRET

Annex to COS(62)473(Continued)

Possible Choices

9. For the reasons given above, we can probably rule out leaving the nuclear defence of NATO altogether to the U.S., and also, assuming Britain joins the Community, maintaining an independent British deterrent indefinitely.

10. We are therefore left with two possibilities:-

I. A jointly owned and operated nuclear force in Europe

If this were created in defiance of the U.S. there would be grave danger of encouraging both "third force" ideas and U.S. isolationism.

These risks would be avoided by a European deterrent which was integrated into NATO and built with U.S. agreement and help. It would be still better if it contained a substantial element of U.S. strategic force.

This could be a cure for the unequal relationship between the U.S. and her allies and, provided that the U.S. gave up her veto, for excessive European dependence on an American deterrent of which the credibility might be open to doubt. The U.S. Administration have indicated they would be ready to seek Congressional approval for a relaxation of the U.S. veto over such a force if this were necessary to prevent proliferation. The main trouble about such a force is that it would involve Germany having a share in operational as well as political control. For this and other reasons we are against the U.S. idea of creating a multilateral NATO MRBM force at present. But such a German role would probably have to be accepted if and when it really seemed that the alternative was pressure in Germany leading to her ultimate acquisition of independent nuclear power.

II. An arrangement designed to preserve the substance of the existing situation while accepting the form of greater multilateralism

Until Europe is more closely organised and while the European elements of the British and French nuclear forces continue to be available, those two forces (or the British force alone while General de Gaulle remains in power) could be put more explicitly at the service of Europe without compromising their essential national independence. Together with U.S. nuclear forces in Europe, they could be placed under a NATO Commander. This would be in line with a suggestion made by President Kennedy to the Prime Minister last year. The Commander would be answerable to the Alliance as a whole. But in practice the decision to use the force would be likely to devolve on the nuclear powers. So Britain (and France if she joined) would have to retain control over their crews and nuclear warheads.

11. But the Americans would argue that this would not satisfy the Germans indefinitely. If therefore seems that we will have to accept a European multilateral arrangement as the ultimate position.

- 2 -

TOP SECRET

٢- مذكرة سوفيتية للاعتراض على مشروع القوة النووية المتعدة الأطراف

NATO–CONFIDENTIAL

ORGANISATION DU TRAITÉ DE L'ATLANTIQUE NORD
NORTH ATLANTIC TREATY ORGANISATION NATO CONFIDENTIAL

PLACE DU MARECHAL DE LATTRE DE TASSIGNY - PARIS (XVI^e) - TEL. KLE. 50-20

BUREAU DU REPRÉSENTANT DU GROUPE PERMANENT

OFFICE OF THE STANDING GROUP REPRESENTATIVE

LOM 231/64

16 July 1964

MEMORANDUM FOR : Secretary, Standing Group

SUBJECT : Soviet Note to USA on MLF

1. At the restricted session of the Council meeting on 15 July, the US Permanent Representative said that he had been instructed to circulate the enclosed text of a Soviet note on the MLF, which was handed to the American Embassy in Moscow on 11 July. His authorities were preparing a draft reply and he suggested that consultation on this draft should take place in NATO, initially in the Committee of Political Advisors. The US delegation would also be interested to learn which other NATO members have received similar notes from the USSR on the MLF.

2. It was agreed that the Committee of Political Advisors would consider this at its next meeting on 21 July.

H.A.TWITCHELL
Major General
STANDING GROUP REPRESENTATIVE

Encl : Soviet Note to USA on the MLF, dated 11 July 1964

Copy to : Supreme Allied Commander in Europe (W/E)

IMS Control N° 0178

INDEXED SCAN

Index Section IMS

R-7321/64

NATO–CONFIDENTIAL NATO CONFIDENTIAL

DECLASSIFIED - PUBLICLY DISCLOSED - PDN(2015)0004 - DÉCLASSIFIÉ - MISE EN LECTURE PUBLIQUE

DECLASSIFIED - PUBLICLY DISCLOSED - PDN(2015)0004 - DÉCLASSIFIÉ - MISE EN LECTURE PUBLIQUE

NATO CONFIDENTIAL

FOLLOWING IS THE TEXT IN TRANSLATION OF SOVIET NOTE ON MLF DATED AND RECEIVED BY THE EMBASSY OF THE UNITED STATES AT MOSCOW FROM THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF THE SOVIET UNION ON JULY 11, 1964

The Ministry of Foreign Affairs of the USSR presents its compliments to the USA Embassy in Moscow and has the honor to forward the following note of the USSR Government to the Government of the USA.

As has become known from press dispatches as well as from statements by official representative of the FRG and several other Western countries, there is underway at the present time preparation for the putting to sea of the American rocket destroyer "Biddle" with a mixed crew of officers and sailors of NATO countries - USA, FRG, Great Britain, Italy, Turkey, Greece and The Netherlands. This experiment is regarded as a sort of "prologue" to the formation of mixed crews for other ships of nuclear rocket fleet to be part of the multilateral nuclear forces of NATO. All this cannot but alarm those to whom the cause of peace is dear.

The Soviet Government has already called attention to the fact that the so-called "multilateral" nuclear forces of NATO serve above all as a means of masking the actual access by West Germany to nuclear weapons. Publicized details connected with the preparation for the commissioning of the "experimental" rocket ship "Biddle" leave no doubts on this score, although the above-mentioned ship is not yet designated to be equipped with nuclear weapons. The West German contingent on this ship will be the second in size after the American. West German sailors will be permitted to work with the most sensitive equipment on it: rocket launchers, radar and electronic apparatus, designed for the firing of rockets and the navigating of the ship. The position of the officer bearing responsibility for the rocket weapons of the ship is also assigned to a representative of the Bundeswehr.

Meanwhile, it should be well known to the USA Government what sort of calculations military and political circles of West Germany attach to the creation of NATO nuclear forces. Influential circles of the FRG say openly - not only at home, but also on trips abroad - that they consider the multilateral decision to be the "beginning" which in the final analysis should lead to a broader dissemination of nuclear weapons and particularly to the creation of the so-called European nuclear forces under the aegis of the FRG, of course. It is not difficult to see how illusory are the hopes of those who suggest that the creation of the NATO multilateral forces would be the "last" concession to the West German militarists and revanchists.

NATO CONFIDENTIAL

٣- مشروع مكمنارا

بعثة الجمهورية العربية المتحدة
جنيـــف

رقم القيد ـ ٨ سرى
رقم الملف م/ ٤/ ٣ سرى
مرفقات ـ مذكرة .

بشأن ـ مشروعات الغرب للدفاع الذرى من أوروبا
" مشروع مكنمارا " .

جنيف فى ١٩٦٦/٢/٧

السيد السفـــير وكيل وزارة الخارجيـــــــــة

متابعة للدراسات التى أعدتها البعثة عن مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك من أوروبا (كتابا البعثة رقما ١٥١ سرى بتاريخ ١١/ ١١/ ٦٣ ٤٥٤ سرى بتاريخ ٢٨/ ١/ ٦٥) .

أتشرف بالاحاطة بأن البعثة رأت استكمالا لهذه الدراسات اعداد المذكرة المرفقة عن اقتراح كثر الحديث عنه فى الآونة الاخيرة وهو "اقتراح مكنمارا "الخاص بتشكيل لجنة لبحث استراتيجية الدفاع الذرى لحلف الاطلنطي ،وذلك لصلته الوثيقة ببحث اتفاقية منع انتشار الاسلحة الذريـــة المعروضة حاليا على لجنة الثمانية عشر لنزع السلاح .

وقد تناولت المذكرة المرفقة مضمون الاقتراح والاسباب التى دعت الى التقدم به ورد الفعل الذى أحدثه سواء داخل حلف الاطلنطى أو بالنسبة للاتحاد السوفيتى وما يحتمل أن يكـــون عليه موقف الاخير من الاقتراح فى الاجتماعات الحالية للجنة الثمانية عشر .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحـــــترام ٥٥٥

السفـــــير
(دكتور حســين خـــلاف)

التوزيـــــع

١ صورة لمكتب السيد الوزيـــــــــــــر
٢ صور لمكتب السيد السفير الوكيـــــــــل
٣ " " لادارة الهيئات الدولية والمؤتمـــرات
٤ " " للادارة العامة للابحـــــــــــات
٥ صورة لادارة غـــــــــرب أوروبـــــا
٦ " " " " شـــــــرق أوروبـــــا
٧ " " " " امريكا الشماليـــــــــة
٨ " " للادارة القانونيـــــــــــة
٩ صورتان لوفد الج . ع . م بنيويـــــورك .
١٠ صور للبعثـــــــــــة بجنيـــــف .

بعثة الجمهورية العربية المتحدة

جنيـــــف

اقتراح وزير الدفاع الامريكى " مكنمـــارا "

أولا :

(١) تحاول الولايات المتحدة منذ حين اشباع رغبة الدول الاوروبية الاعضاء بحلف الاطلنطـــى فى القيام بدور معها فى تخطيط ورسم الاستراتيجية الذرية للدفاع عن أوروبا . فتقدمـــت باقتراح أنشاء القوة الذرية المتعددة الاطراف MLF الذى عالجته البعثة فى تقريريـن لها والذى عالج الاخير منهما ايضا الاقتراح البريطانى بانشاء قوة ذرية للاطلنطى ANF وكما يتبين من هذين التقريرين لاقت فكرة انشاء القوة سواء على الصورة الامريكية أو الصـــورة البريطانية صعوبات عديدة يمكن ادراجها تحت بندين رئيسيين .

(أ) صعوبات تتعلق بتكوين القوة وتمويلها وفعاليتها والموقف المتضارب للحلفاء منها .

(ب) صعوبات تتعلق بموقف الاتحاد السوفيتى منها وعدم استعداده لتوقيع أى اتفـــاق لمنع انتشار الاسلحة الذرية قبل القضاء نهائيا على فكرة القوة المشتركة .

(٢) امام هذه الصعوبات العديدة اخذ اتجاه جديد يبرز فى السياسة الامريكية يوحـــى بالتراخى فى التمسك والمضى فى طريق انشاء القوة على صورتها الامريكية أو البريطانيـــة دون الذهاب الى حد نبذها كلية . وفى ظل هذه الظروف ظهر اقتراح لمكنمارا وزيـــر الدفاع الامريكى يحاول فيه أن يشبع من ناحية رغبات أعضاء الحلف وخاصة المانيا فى المشاركة الذرية ، ويحد من ناحية اخرى من معارضة الاتحاد السوفيتى لاى ترتيبات ذرية للحلـــف حتى يمكن بذلك فتح الطريق امام تفاهم بين المعسكرين نحو توقيع اتفاقية لمنع انتشـــار الاسلحة الذرية .

ثانيا :

(٣) عند انعقاد مجلس وزراء دفاع منظمة الحلف الاطلنطى بباريس فى الفترة من ٣١ مايو الـــى أول يونيو ١٩٦٥ عرض المستر مكنمارا اقتراحا بانشاء لجنة منتقاه " Select Committee " من أربعة أو خمسة اعضاء لتحسين وتطوير التنسيق فى مجال الاستراتيجية الذرية للحلـــف . وكان الغرض الواضح من وراء هذا الاقتراح اشراك الدول الاوروبية الرئيسية خاصة فرنســـا والمملكة المتحدة والمانيا بشكل اكبر فى اصدار القرارات المتعلقة بالجوانب الذرية . هذا

الهوامش والحواشى

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩- ٠٠٧٨، الأرشيف السري الجديد، من مدير ادارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥، سري جدا.

(٢) أعلن الرئيس الأمريكي ترومان عن مبدئه الشهير والذي عرف بمبدأ ترومان في ١٢ مارس ١٩٤٧ والذي نص على أن السياسة الأمريكية من واجبها أن تساعد الشعوب الحرة لتقاوم المحاولات التي تقوم بها الأقليات المسلحة في بلادها أو أي محاولات للضغط الخارجي. وكان هذا بمثابة تعهد أمريكي صريح للتصدي للمد الشيوعي والنفوذ السوفيتي في أوروبا وفي أي مكان في العالم بكافة الوسائل. أنظر

Ross J. S. Hoffman, Ph. D: Mand and his History, New York. 1997, p. 703.

(٣) هو مشروع اقتصادى أعلنه وزير الخارجية الأمريكى مارشال في خطاب له ألقاه في جامعة هارفارد في ٥ يونيو ١٩٤٧، دعا خلاله إلى ضرورة وضع برنامج اقتصادى واسع النطاق من أجل إعادة إعمار وإنعاش اقتصاد دول غرب أوروبا، وطرح المعوقات جانبًا و إقامة تعاون اقتصادى بين دول غرب أوروبا، كما أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تنشد من وراء هذا المشروع تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتمكين قواعد السلام، وأنه غير موجه ضد أي دولة أو عقيدة، وإنما يرمى للقضاء على الجوع والفقر وإعادة إنعاش الاقتصاد الأوروبى وخلق الجو السياسى والاجتماعى المناسب لإعادة نظام حرية الإنتاج. أنظر
وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٢٦٥، ملف رقم ٢/٢/١٠, المسائل الاقتصادية والمالية (مشروع مارشال لإنعاش أوروبا)، ، خطاب مارشال في جامعة هارفارد وصداه. وأنظر أيضًا

Sidney B. Fay: The Marshall Plan, Current History, 1947, P.129.

(4) John H. Williams: End of the Marshall Plan, Foreign Affairs, Vol. 30, (Jul. 1952), PP. 594 – 596.

(٥) تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلنطي في أبريل عام ١٩٤٩، من قبل اثنتى عشرة دولة: بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، آيسلندا، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ثلاث سنوات-١٩٥٢- انضمت اليونان وتركيا، وفي عام ١٩٥٥ أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية العضو الخامس عشر في الحلف، ولقد =تضمن ميثاق الأطلنطي مجموعة من المبادئ والأهداف ومنها يعترف أعضاء الحلف بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويتعهد أعضاء الحلف بالعمل على فض منازعتهم بالطرق السلمية، وعدم استعمال القوة في علاقاتهم الدولية المتبادلة، والتأكيد على أن حلف الأطلنطي حلف دفاعي بحت وليس الغرض منه أي عدوانًا على أية دولة. ويعد أي عدوان مسلح يقع على أية دولة من دول حلف الأطلنطي عدوان على باقي دول الحلف، ويتعين في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضروريًّا من الإجراءات اللازمة في مقاومة العدوان، ومنها استعمال القوة المسلحة على أن تقوم دول الحلف بإبلاغ مجلس الأمن عن العدوان والإجراءات التي اتخذت لمواجهته، وعدم تعارض نصوص ميثاق الأطلنطي مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة. بعد انقضاء عشرين عامًا على سريان معاهدة حلف شمال الأطلنطي يحق لأي دولة من أعضاء الحلف الانسحاب من عضوية الحلف بعد عام من تقديم إخطار بهذا المعنى إلى حكومة الولايات المتحدة التي تقوم من جانبها بإخطار باقي دول الحلف بذلك. أنظر

Sull (Mary Kim): *Institutional* basis of A *European Political Union* as *proposed* by *Charles de Gaulle*, M.A. Thesis, Unpublished, Faculty of the School of International Service, Washington, 1967, P.44. Current History, World Documents, May, 1949, PP. 292 – 293; Current History, World Documents, May, 1949, PP. 292 - 293.

([6]) Jack E. Vincent, Richard R. Biond: Capability theory and the Future of NATO's Decision making Rules, Journal of Peace Research, Vol. 38 (Jan., 2001) , PP. 67 - 68.

(7) White House, 18 Feb. 1963. U.S. Declassified Documents, Summary of a conversation with President John F. Kennedy regarding U.S., French, British, Italian, and West German policies toward the creation of a multilateral force in Western Europe. White House, 18 Feb. 1963.

([8]) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1961–1963, VOLUME XIII, WESTERN EUROPE, AND CANADA, MULTILATERAL NUCLEAR FORCE, WASHINGTON, FEBRUARY 12, 1963.

وأنظر أيضًا

وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، ملف رقم ٣٠٧/٢ /١٤ ، سفارة الجمهورية العربية بواشنطن، مشروعات الغرب للدفاع الذرى عن أوروبا، القوة الذرية البحرية المتعددة الأطراف، تحريراً في ١٩٦٥/٣/١١ سرى.

([9]) Derek Bloom. "Multilateral Force." Economist, 8 Aug. 1964, p. 525.

([١٠]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، سفارة الجمهورية العربية بواشنطن، مشروعات الغرب للدفاع الذرى عن أوروبا، الحلف الغربى " إنشاء القوة المتعددة الأطراف"، تحريراً في ١٩٦٤/١١/٣٠.

([١١]) نفس الوثيقة.

(12) Evan Luard. "Multilateral Force." Economist, 29 Aug. 1964, p. 787.

([13]) Department Of State, 27 Dec. 1962. U. S. Declassified Documents, Post-Nassau strategy regarding U.S. courses of action for a strong integrated Europe.

([١٤]) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، من مدير ادارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥.

(١٥) أن القمر الصناعي السوفيتي أثار دهشة العلماء الأمريكيين، لأنه كان أثقل ست مرات من الأقمار التي يقوم الأمريكان بتصميمها في ذلك الوقت، حيث يدور القمر الصناعي حول الأرض على ارتفاع ٥٦٠ ميلاً، وبسرعة ١٨,٠٠٠ ميل في الساعة، ويزن ١٨٤ رطلاً. وفي هذا الشأن صرح السناتور ليندون جونسون –الرئيس الأمريكي بعد ذلك– " أنه يتعين علينا أن نعترف بصراحة بأن السوفييت قد تغلبوا علينا في لعبتنا، فقد أحرزوا تقدمًا علميًا هائلاً في العصر الذري". أنظر: د. ف. فلمنج: الحرب الباردة وأصولها (١٩١٧–١٩٦٠)، ج٤، ترجمة: وهيب زكي، إدارة المطبوعات والنشر بالقوات المسلحة، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٦، ص ١٠٥.

- في رسالة من بولجانين إلى أيزنهاور في١٠ ديسمبر ١٩٥٧، أوضح له فيها: "إن إطلاق الأقمار الصناعية يشهد على الإنجازات الكبيرة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، سواء في مجال البحث العلمي السلمي أو في مجال التكنولوجيا العسكرية. ومع ذلك، فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي أصر ولا يزال يصر على أنه لا ينبغي استخدام

الصواريخ الباليستية ولا القنابل الهيدروجينية والذرية لأغراض التدمير، وهذا إنجاز كبير للعقل البشري مثل اكتشاف الطاقة الذرية تستخدم بالكامل من أجل التنمية السلمية للمجتمع لا ينوي الاتحاد السوفيتي مهاجمة الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. إنه يدعو إلى الاتفاق والتعايش السلمي".أنظر:

United States, The Department of State bulletin, Vol. 38, No.970, (January 27, 1958), Letter, Nikolai Bulganin to Dwight D. Eisenhower, December 10, 1957, United States, Government Printing Office, Washington, P.128.

(١٦) جماعة من المؤلفين الغربيين: قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص ص ١٠٠، ١٣٩، ٣٦٧. وكذلك:

- Tasoulas (Argyrios), Greek–Soviet relations 1959–1962: the Greek response to the Kremlin's challenge, Byzantine and Modern Greek Studies, Vol. 45, No.1, 2021, P.96.

(١٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك عن أوروبا، كود أرشيفى ٠٥٠٠٩- ٠٠٧٨، إدارة غرب أوروبا، تحليل لبرنامج بريطانيا الدفاعى عن شرق السويس باعتباره جزءاً من استراتيجية الغرب الدفاعية، تحريرًا في يوليو ١٩٦٦.

(١٨) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (0078-050412)، من مدير إدارة غرب أوروبا إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مذكرة عن أزمة تحالف حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣.

(١٩) شارل ديجول(١٨٩٠-١٩٧٠): قائد عسكري فرنسي كبير ورجل دولة، بعد تحرير فرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية شغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة، ولكنه استقال عندما أسفر استفتاء الشعب عن اختياره لحكومة برلمانية بدلاً من حكومة رئاسية، عاد إلى الحكم عام ١٩٥٨، وشغل منصب رئيس جمهورية فرنسا. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة،ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٧٤٢.

(20) U.S. Declassified Documents, France and NATO, Department of State, 8 Oct. 1965.

(٢١) شريف محمد أحمد عبد الجواد: موقف ديجول من الهيمنة الأمريكية على حلف الأطلنطي ١٩٥٨-١٩٦٦، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثالث والخمسون، يناير ٢٠٢٠، ص٨٣.

(22) CAB, 163/22, Europe and Nuclear Defense, December 1962.

(٢٣) داويت أيزنهاور: قائد أمريكي، ولد في ١٤ أكتوبر ١٨٩٠ بمدينة دينسون Denison بولاية تكساس، قاد هجوم الحلفاء والذي أدي لهزيمة قوات المحور في الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب حل أيزنهاور محل جورج مارشال كرئيس لهيئة الأركان، ومن أهم المناصب التي تولاها قيادة حلف شمال الأطلنطي، كما تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٣. للمزيد انظر: مايكل لي لاننج: 100 قائد عسكري، تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيرًا في العالم عبر التاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩، ص ١٠٠.

(24) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Western Europe, Volume VII, Part 2, United States Government Printing Office, Washington; 1993, Letter From President de Gaulle to President Eisenhower, Paris, September 17, 1958, PP.81-83.

(٢٥) هارولد ماكميلان (١٨٩٤-١٩٨٦): رجل دولة بريطاني، ترأس حكومة المحافظين من ١٩٥٧-١٩٦٣. للمزيد انظر:عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

(26) Dhondt (Frederik): Grandeur ou Grand Marché? Les conceptions atlantiques et européennes de Charles de Gaulle et de Ludwig Erhard, 1963-1966, Mémoire de Recherche, Master 2 Relations Internationales (Histoire), Institut d'Études Politiques de Paris, 2008- 2009, P.15.

(٢٧) ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي (١٩٥٧-١٩٧٨)، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٧، ص٨٤.

(٢٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩- ٠٠٧٨، مصدر سابق، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، جنيف في ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدًا.

(٢٩) نوع من الغواصات البحرية الحربية التي تحمل فوق متنها عدد من الصواريخ ذات الرؤوس النووية.

(30) CAB, 163/22, Europe and Nuclear Defense, December 1962.

(٣١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، مصدر سابق، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، جنيف في ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

(٣٢) سياسى بلجيكى اشتراكى، ولد في ٢٥ يناير ١٨٩٩، درس القانون وشغل العديد من المناصب، حيث تولى رئاسة وزراء بلجيكا ١٩٣٨-١٩٣٩، ومن ١٩٤٧ ١٩٤٩، كما شغل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة م ١٩٥٢-١٩٥٣، والجمعية المشتركة للفحم والصلب ١٩٥٠-١٩٥٥، وكذلك الأمين العام لحلف شمال الأطلنطى ١٩٥٧-١٩٦١، ثم اعتزل السياسة عام ١٩٦٦ وتُوفى عام ١٩٨٨. أنظر ولاء فاروق أحمد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفترة (١٩٤٩- ١٩٦١)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ٢٠١٦، ص ٥٧.

(٣٣) سياسى من أصل ألمانى ولد في باريس ١٨٩٥ ورحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عُين ملحقًا بالسفارة الامريكية في برلين وسكرتيرًا للوفد الأمريكى لمؤتمر الصلح في فرساى عام ١٩١٩، ثم حاكمًا لولاية ماساتشوستس ١٩٥٣-١٩٥٧، ثم وزير للخارجية الامريكية ١٩٥٩-١٩٦١. أنظر ولاء أحمد فاروق، سياسة الولايات المتحدة، ص ١٣٧.

(٣٤) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، مصدر سابق، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، جنيف في ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدًا.

(35) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, Record - MC/PS 79, NORTH ATLANTIC MILITARY COMMITTEE COMITE MILITAIRE DE L'ATLANTIQUE NORD, 21 September 196I.

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩- ٠٠٧٨، من مدير إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥.

(37) E.**O 12356,Sec.3.4, U.S. Declassified Documents, Chronology of NATO nuclear problem,4/6/1966.**

(٣٨) سياسى أمريكى وهو الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الديمقراطى من ٢٠ يناير ١٩٦١ وحتى اغتياله في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣، أنتخب عضوًا بمجلس الشيوخ في الفترة من ٣ يناير ١٩٥٥ إلى ٢٢ديسمبر ١٩٦٠، تولى الرئاسة في فترة حرجة من الصراع خلال مرحلة الحرب الباردة ، وكان من أهم الأحداث في فترة ولايته عملية اقتحام خليج الخنازير وأزمة الصواريخ الكوبية، وبناء جدار برلين. أنظر

Spencer C. Tucker, Cold War A Student Encyclopedia, vol 1, 2008, p. 1247.

([39]) Lawrence s. Kaplan and others, History of the Office of the Secretary of Defense THE McNamara ASCENDANCY, 1961-1965, Volume V, Historical Office, Office of the Secretary of Defense Washington, D.C. ·2006, pp. 389-390.

(40) E.O 12356,Sec.3.4, U.S. Declassified Documents, Chronology of NATO nuclear problem,4/6/1966

([41]) Lawrence s. Kaplan and others, THE McNamara ASCENDANCY, Op. Cit , p. 390.

([42]) CAB, 182/39, Cabinet Joint intelligence Committee Working Party on compromise of Documents in NATO, 1963.

([٤٣]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

([44]) Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XIII, Western Europe and Canada U.S. Telegram from the Embassy in France to the Department of State, Paris, February 16, 1963; Declassified Documents, France and NATO, Department of State, 8 Oct. 1965.

([45]) Lawrence s. Kaplan and others, THE McNamara ASCENDANCY, Op. Cit, p.p. 389-390.

([46]) Times, U.S. Determined To Continue With Multilateral Force, 6 Nov. 1964

([٤٧]) العقدة وحدة قياس سرعة كل من السفن والطائرات، وتعادل ميلًا بحريًا أو جغرافيًا واحدًا (١.٨٥٢ كم) في الساعة.

([٤٨]) تستخدم لتقدير شدة الانفجار النووي، وميجا طن تساوى مليون طن.

([٤٩]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، من مدير إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥.

(٥٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

([51]) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1961–1963, VOLUME XIII, WESTERN EUROPE AND CANADA, Telegram from the Department of State to the Embassy in Germany Washington, March 29, 1963.

(٥٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

([53]) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1961–1963, VOLUME XIII, WESTERN EUROPE AND CANADA, Summary Record of NSC Executive Committee Meeting No. 41, MULTILATERAL NUCLEAR FORCE, Washington, February 12, 1963; Financial Times, Still No Decision on Multilateral Force, 24 Sept. 1963.

([54]) White House, 18 Feb. 1963. U.S. Declassified Documents, Summary of a conversation with President John F. Kennedy regarding U.S., French, British, Italian, and West German policies toward the creation of a multilateral force in Western Europe. White House, 18 Feb. 1963.

وأنظر أيضًا

وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا

([55])E.O 12356, Sec.3.4, U.S. Declassified Documents, Chronology of NATO nuclear problem,4/6/1966.

وأنظر أيضًا

وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا

([٥٦])وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، من مدير إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥.

([57]) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, ASPECTS OF NATO Chronology 1945-1973, 1/1/1974.

(٥٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بون، ملف ٢/٣/٣، تقرير من السكرتير الأول بالسفارة عن القوة الذرية المتعددة الأطراف، تحريرًا في ١٩٦٥/١/٣.

([٥٩]) وقعت هذه الاتفاقية التي عرفت باتفاقية الإليزيه في ٢٢ يناير ١٩٦٣ نظرًا لتوقيعها بقصر الإليزيه بين المستشار الألماني كونراد أيناور والرئيس الفرنسي شارل ديجول، ونصت هذه الاتفاقية إلى إقامة مجالس للتنسيق بين البلدين في شئون السياسة الخارجية والأمن والمسائل الثقافية، والتشاور فيما بينهما مستقبلا في شئون السياسة الخارجية والدفاع، وهدف ديجول من عقد هذه الاتفاقية هو أن يمنع تحالف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية مع ألمانيا الغربية، وقد رأى دي جول أن اتفاقية ناساو التي وقعتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هي حصان طروادة تضعه الولايات المتحدة في أوروبا. أنظر

https://www.france24.com

(60) U.S. Declassified Documents, France and NATO, Department of State, 8 Oct. 1965.

([٦١]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

([62]) Lawrence s. Kaplan and others, THE McNamara ASCENDANCY, Op. Cit, p.p.413-414.

([٦٣]) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

([64]) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, Record - SC 550, COMITE MILITAIRE DL'ATLANTIQUE NORD, 10 March 1964.

([65]) Times, U.S. Determined To Continue With Multilateral Force, 6 Nov. 1964.

([٦٦]) هو مصطلح يصف الحدود السياسية التي تفصل أوروبا إلى منطقتين جرى العمل به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩١. ويرمز المصطلح إلى الجهود التي بذلها الاتحاد السوفيتي لعزل نفسه والدول التابعة له من التواصل المفتوح مع الغرب ودوله الحليفة. انقسم الستار الحديدي إلى الدول التي كانت مرتبطة بالاتحاد السوفيتي أو متأثرة به على جانبه الشرقي، والدول الأعضاء في الناتو أو المحايدة اسميًا على جانبه الغربي. اضطلع جانبا الستار الحديدي بتطوير تحالفات اقتصادية وعسكرية دولية منفصلة. لاحقًا، أصبح المصطلح يرمز إلى الحاجز المادي الذي يبلغ طوله ٧٠٠٠ كيلومتر (٤٣٠٠ ميل) وما ينطوي عليه من الأسوار والجدران وحقول الألغام وأبراج المراقبة التي فصلت بين «الشرق»

و«الغرب». كان جدار برلين كذلك جزءًا من هذا الحاجز المادي. تضمنت قائمة الدول الواقعة شرق الستار الحديدي بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. أنظر .https://profilbaru.com

(٦٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بون، ملف ٢/٣/٣، تقرير من السكرتير الأول بالسفارة عن القوة الذرية المتعددة الأطراف، تحريرًا في ١٩٦٥/١/٣.

(68) Evan Luard, Multilateral Force, Economist, 29 Aug. 1964.

(٦٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

(70) CIA, the first interprofessional forum on priorities for peace, December 6, 1966.

(71) Times, Less Hurry For Negotiations On Multilateral Force, 9 Dec. 1964.

(72) E.O 12356, Sec.3.4, U.S. Declassified Documents, Chronology of NATO nuclear problem,4/6/1966.

(٧٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

(74) **E.O 12356,Sec.3.4, U.S. Declassified Documents, Chronology of NATO nuclear problem,4/6/1966.**

(٧٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بون، ملف ٢/٣/٣، تقرير من السكرتير الأول بالسفارة عن القوة الذرية المتعددة الأطراف، تحريرًا في ١٩٦٥/١/٣.

(٧٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، من مدير إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥.

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

(78) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, SHAPE AND ALLIED COMMAND EUROPE TWENTY YEARS IN THE SERVICE PEACE AND SECURITY1951 -1971.

(79)FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1969–1976, VOLUME XLI, WESTERN EUROPE; NATO, 1969–1972, EUROPE, THE US, AND THE USSR Note, Washington, December 4, 1969.

(80)

(٨١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

(82) Evan Luard, Multilateral Force, Economist, 29 Aug. 1964.

(٨٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، الأرشيف السري الجديد، من مدير ادارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥.

(٨٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

(٨٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك عن أوروبا، إدارة غرب أوروبا، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية لعرض ما نقلته وكالات الأنباء والصحف عن اجتماع مجلس وزراء الدفاع لدول حلف شمال الأطلنطى في باريس في أول يونيه ١٩٦٥.

(86) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, NATO SPECIAL COMMITTEE OF DEFENSE MIN ISTERS, 20th April, 1966.

وأنظر أيضًا

وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، ملف ٣/٤/٥ ،سرى مشروعات الغرب للدفاع الذرى عن غرب أوربا، بعثة الجمهورية العربية المتحدة جنيف ، مشروع مكنمارا، تحريرًا في ١٩٦٦/٢/٧.

(٨٧) انعقد مجلس وزراء الدفاع حلف شمال الأطلنطى فى باريس أول يوليو ١٩٦٥ ضمن سلسلة الاجتماعات الدورية المختلفة لمنظمة الحلف لمناقشة ما يجد من تطورات تمس خط الدفاع الغربية ولحل الخلافات فى الرأى بين الدول الأعضاء، وكانت من أهم النقاط التى تمت مناقشتها موضوع استخدام القوة النووية على أن تخضع لقيادة الحلفاء العليا فى أوروبا لتقف من وراء الأسلحة الثقيلة للحلف. أنظر

CONFIDENTIAL DUMENTS, Private Meeting of the Council in the Office of the Secretary General, 9th June 1965 NATO.

(٨٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك عن أوروبا، إدارة غرب أوروبا، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية لعرض ما نقلته وكالات الأنباء والصحف عن اجتماع مجلس وزراء الدفاع لدول حلف شمال الأطلنطى في باريس في أول يونيه ١٩٦٥.

(٨٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، مشروعات الغرب للدفاع الذرى عن غرب أوربا، بعثة الجمهورية العربية المتحدة جنيف، ملف ٣/٤/٥ سرى، مشروع مكنمارا، تحريرًا في ١٩٦٦/٢/٧.

(٩٠) نفس الوثيقة.

(91) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, FINAL COMMUNIQUE - NAC MEETING IN MINISTERIAL SESSION IN PARIS, 14TH, 15TH AND 16TH DECEMBER 1965.

(٩٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، مشروعات الغرب للدفاع الذرى عن غرب أوربا، بعثة الجمهورية العربية المتحدة جنيف، ملف ٣/٤/٥ سرى، مشروع مكنمارا، تحريرًا في ١٩٦٦/٢/٧.

(93) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, FINAL COMMUNIQUE - NAC MEETING IN MINISTERIAL SESSION IN PARIS, 14TH, 15TH, AND 16TH DECEMBER 1965.

(94) CIA, The changing Strategic Military Balance U.S. A vs. U.S.S.R prepared at the request of the committee on armed service House of representatives. Ninetieth Congress first Session July 1967.

(٩٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك عن أوروبا، إدارة غرب أوروبا، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية لعرض ما نقلته وكلات الأنباء والصحف عن اجتماع مجلس وزراء الدفاع لدول حلف شمال الأطلنطى في باريس في أول يونيه ١٩٦٥.

(96) U.S. Declassified Documents, France and NATO, Department of State, 8 Oct. 1965.

(97) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, LOM 231/64, Soviet Note on Multilateral Force, 30th July 1964.

(٩٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف. السرى الجديد مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، القوة الذرية المتعددة الأطراف وموقف الدول منها ١٩٦٤.

(99) Dily Telegraph, Multilateral Force Warning by Russia, 13 July1964.

(١٠٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩- ٠٠٧٨، سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بون، ملف ٢/٣/٣، تقرير من السكرتير الأول بالسفارة عن القوة الذرية المتعددة الأطراف، تحريرًا في ١٩٦٥/١/٣.

(101) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, LOM 257/64, Soviet Note on Multilateral Force, 30th July 1964.

(102) NATO CONFIDENTIAL DUMENTS, LOM 231/64, Soviet Note to USA on MLF, 16 July 1964.

(103) Times, Soviet Warning to West Over M.L.F. Plan, 13 July 1964.

(١٠٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩– ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.

(١٠٥) نفس الوثيقة.

(١٠٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، مشروعات الغرب للدفاع الذرى المشترك، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩- ٠٠٧٨، سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بون، ملف ٢/٣/٣، تقرير من السكرتير الأول بالسفارة عن القوة الذرية المتعددة الأطراف، تحريرًا في ١٩٦٥/١/٣.

(107) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1969–1976, VOLUME XLI, WESTERN EUROPE; NATO, 1969–1972, EUROPE, THE US, AND THE USSR Note, Washington, December 4, 1969.

(١٠٨) أعلن الاتحاد السوفيتي في ١٤ مايو ١٩٥٥ عن قيام حلف وارسو العسكرى لكى يربط بين دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وضم هذا الحلف إلى جانب الاتحاد السوفيتي كلاً من المجر، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا. وهدف السوفييت من تكوينه الحصول على غطاء سياسي للهيمنة العسكرية على هذه الدول، وذلك عبر تشكيل حلف يمكن من خلاله تمرير التوجيهات وتنظيم الدعم للسياسات السوفيتية وتثبيت دعائم نفوذه في

أوروبا الشرقية وأن يكون بمثابة خط دفاعي وحزام أمني يحول دون تغلغل الأفكار الرأسمالية الغربية المناهضة للشيوعية، وكرد فعل مباشر على انضمام ألمانيا الاتحادية (الغربية) إلى عضوية حلف الأطلنطي وبداية انبعاثها كدولة عسكرية في قلب أوروبا ودمجها في الترتيبات العسكرية للكتلة الغربية. أنظر

International Organization, Warsaw Collective Security Pact, Vol. 9 (Aug. 1955), P. 445

(١٠٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، كود أرشيفى ٠٥٠٤٠٩- ٠٠٧٨، بعثة الجمهورية العربية المتحدة بمدينة جنيف، بشأن مشروعات الغرب للدفاع الذري المشترك عن أوروبا، ٢٨ يناير ١٩٦٥، سري جدا.